

## المجلس 5 من شرح نظم ورقات إمام الحرمين (للولاتي |

### الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله رب العالمين رب السماوات رب الارض رب العرش العظيم. وشهاد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهاد ان محمدا عبد ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما مزيدا. اما بعد - 00:00:00

هذا المجلس الخامس في شرح الكتاب الاول. من برنامج اليوم الواحد العاشر الكتاب المقرؤء فيه. هو شرح نظم الورقات محمد يحيى ابن محمد المختار. الولاة رحمه الله. وقد انتهى بنا البيان الى قوله باب الاخبار. نعم - 00:00:30

احسن الله اليكم. بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى وصحبه اجمعين. اما بعد فقال محمد ابن يحيى والتي الشنقيطي رحمه الله تعالى في شرح نظم ورقته امام الحرمين - 00:00:50

قال عن قول الناظم رحمه الله تعالى باب في في باب في الاخبار واحد الخبر ما احتمل الكذب وصدق اخباري واقسمه الاحادي والتواتر ما اوجب العلم فادوا التواتر. قال رحمه الله تعالى باب في الاخبار اي مبحث الاخبار. وحد الخبر ما احتمل الكذب يعني ان - 00:01:06

حد الخبر اي تعريفه هو الكلام الذي يحتمل الكذب والصدق بالنظر لذاته لا بالنظر لذات المخبر ولا بالنظر لذات المخبر به. والصدق هو مطابقة الخبر والكذب مخالفة الخبر للواقع واقسمه للحادي والتواتر يعني ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ينقسم الى احاد والى متواتر. ما اوجب العلم - 00:01:26

هادو تواتر يعني ان الخبر الذي يفيد العلم الضروري والخبر المروي بالتواتر ومعنى افادته العلم الضروري ان نراويه يحصل له العلم بصحته من غير اختياره. قال الناظم رحمه الله تعالى وهو ان وهو ان تروي جماعة سلبت عن مثلها تواطؤ على الكذب عن مثل - 00:01:46

فيها وهكذا للانتهاء لمخبر عنه فكن منتبها مع كونه في الاصل من سماع لو مشاهدات لا اجتهاد من راووه. قال الشارح رحمه الله تعالى وهو ان تروي وهو ان تروي جماعة سرب عن - 00:02:06

تواطؤ على الكذب عن مثلها يعني ان الخبر المتواتر الذي يفيد العلم الضروري والخبر الذي روتة جماعة سلب اي نفي عن مثلها التواتر وعن الكذب عادة عن جماعة مثلها في العدد وعدم امكان التواطؤ على الكذب وهكذا. ايتها تلك الجماعة المروي عنها راوتها عن جماعة كذلك - 00:02:22

انتهاء اي الى ان تنتهي الرواية بمخبر عنه اي الى المخبر المخبر عنه الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم. قوله فكن منتبها تكريما للبيت مع كونه في الاصل من سمعنا ومشاهدات يعني ان الخبر متواتر يشترط في افادته العلم الضروري ان يكون اصله عن سماع اي من اي من النبي صلى الله عليه وسلم - 00:02:42

كما نقل القرآن اول مشاهدات كالاخبار الواصلة لنا بان مكة موجودة. لا اجتهاد من رواه يعني ان الخبر المروي بعدد التواتر الحاصل عن غير سماع ولا مشاهدة بل عن اجتهاد الرواية. فإنه لا يفيد العلم الضروري لانه قد يخطئ خبر الفلسفة بقدم العالم. قال الناظم رحمه الله تعالى - 00:03:02

وموجب العمل دون العلم دعاه بالاحادي اهل العلم. يعني ان قال الشارخ رحمة الله تعالى يعني ان الخبر الذي يوجب العمل بما اقتضاه شرعا ولكن لا يجحب العلم وصحته سماه اهل العلم بخبر احد وهو خبر الواحد لعدل الثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم او من في حكم واحد وهو الجماعة التي يمكن طوافها على الكذب - 00:03:22

السنة الصحيحة ومفاده الظن وهو مدار فقهى. قال الناظم رحمة الله تعالى وينقسم قسمين اما مسند او مرسل فمسند ثم سنه متصل به وما لم يتصل اسناده فمرسل ومنفصل. قال الشارح رحمة الله تعالى وانقسم قسمين اما مسند او مرسل يعني - 00:03:42

ان خبر الاحادي ينقسم الى قسمين لانه اما مسند واما مرسل فمسند واما سند متصل به. يعني ان الخبر المسند هو الخبر الذي اتصل بالسنة اذا اتصل السند فيه بان لم يسقط واحد من رواته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وما لم يتصل اسناده فمرسل منفصل يعني ان الخبر الذي لم يتصل - 00:04:02

الى النبي صلى الله عليه وسلم بل سقط منه الراوي الراوى الصحابي هو الخبر المرسل كقول التابعى قال صلى الله عليه وسلم كذا. قال الناظم رحمة الله تعالى ثم مراسله سوى الصحابة ليست بحججة لدى العصابة سوى مراسل سعيد ثبت لها اتصال سند اثبتت وادخلوا عنونة - 00:04:22

في السند وحيثما الشيخقرأ في مشهد راوين ولراوين ما قالوا حدثا اخبرني وان على شيخ تعن قراءة الراوى اذا اخبرني يقول في المروي يقول في المروي لا حدثني فان اجازه عنه ما استمع قال قال اجازة وان شاء جمع اخبرني اجازة واستعملوا بها - 00:04:42

رواية واحدة مالوك. قال الشارح رحمة الله تعالى يعني ان مراسل غير الصحابة اي مراسل التابعين وتابعيه ليست بحججة شرعية من بل اصابته للجمهور الشافعي والقاضي منا لاحتلال ان المسقط غير صحابي سوى مراسيل التابعين الكبير سعيد ابن المسيب اذ ثبت لها اتصال سند اي لانها ثبت لها اي - 00:05:02

ما ثبت لها اتصال السند اذ فتشت اي حين فتش عنها العلماء فوجدوا لا لا يسقط الا الصحابي. وهو في الغالب صهره ابو هريرة رضي الله عنه قال مالك وابو حنيفة واحمد في الرواية المشهورة عنه ان مراسل التابعية وغيره حجة شرعية لان العدل لا يسقط الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه - 00:05:22

وسلم الا مع الجزم بعدلته عنده والا كان تلبيسا قادحا فيه. واما مراسل الصحابي فانه مقبول اتفاقا لانه لا يروي الا عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن او عن صحابي والصحابة كلهم عدول ببررة لا يبحث عن عدالتهم. وادخلوا عنونة في السند يعني ان الحديث المعنونة اي المروي - 00:05:42

بصيغة حدثني فلان عن فلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم داخل عند اهل الحديث والفقهاء في مسند اتصال سنته في الظاهر وحيثما وحيثما فقراء في مشهد راوي اللي قال الراوي ما قالوا حدثا اخبرني يعني ان شيخ الراوى اذا قرأ الخبر المروي له في محضر الشاهد - 00:06:02

في محضر الراوى اي قرأه الشيخ على الراوى والراوى يسمع فلراوى ان يقول اذا اراد تحديث غيره بذلك الحديث حدثني فلان او اخبرني فلان لان قراءة الشيخ على الراوى بمنزلة تحديته اياه واخباره. وان على شيخ تعن قراءة الراوى بهذا اخبرني. يقول في المروي اذا حدثني. يعني ان الراوى - 00:06:22

فإذا كان هو القاري على الشيخ المروي او والشيخ يسمع فان الراوية اذا اراد تحديث غيره بذلك المروي لا يجوز له ان يقول حدثني فلان بهذا ولكن يقول اخبرني فلان بهذا لان قراءة الراوى على الشيخ لا تسمى تحديثنا من الشيخ للراوى. فان اجازه وعنده ما استمع اي فان اجاز الشيخ الراوى بانصار - 00:06:42

قال له اجزتك مروي هذا او جميع مسموعاتي ولم يسمع منه المروي لا قراءة من الشيخ على الراوى ولا قراءة من الراوى على الشيخ قال اجازة اي فان الراوى يقول حال التحديث بما اجازه الشيخ اجازني فلان بهذا وكذا. وان شاء جمع اخبرني اجازة اي وان شاء

الراوي جمع في حال التحديث بين صيغة الاخبار والاجازة بني - [00:07:02](#)  
يقول اخبرني فلان اجازة عنه بكتابها واستعمال بها الرواية وقيل تهمل يعني ان اهل الحديث استعملوا الرواية بالاجازة اي جرى عملهم بها وال الصحيح جواز الرواية بها ولا وقيل لا تجوز - [00:07:22](#)

عقد المصنف رحمة الله تعالى بباب اخر من المطالب الاصولية هو باب الاخبار وابتداه رحمة الله تعالى ببيان حقيقة الخبر وانه ما يحتمل الكذب الصدق نظري لذاته وزيادته ذاته قيد اريد به. اخراج النظر - [00:07:38](#)  
عن المخبر او المخبر عنه. وهذا الحد المشهور لا يخلو من اعتراضاته داروا ما حققه ابن الشاطئ رحمة الله تعالى في تهذيب الفروق  
ومحمد علي ابن حسين المالكي باختصارها ان الخبر هو قول يلزم الصدق او الكذب. لذاته. ومقابله - [00:08:12](#)  
وهو الانشاء وقول لا يلزم الصدق او الكذب ثم ذكر رحمة الله تعالى قسمة الاخبار الى احاد وتواتر ومائدة هذه القسمة وتقسيم  
الخبر باعتبار طرق نقله اليها. فان الخبر يقسم - [00:08:44](#)

متعددة وما مأخذ مختلفة من افرادها قسمته باعتبار طرقه اليها فينقسم الى احدهما المتواتر والآخر الاخبار والآخرون احاد. فالاول وهو المتواتر هو اصطلاحا خبر له طرق بلا حصر. يفيد بنفسه العلم بصدقه - [00:09:13](#)  
خبر له طرق بلا حصر يفيد بنفسه العلم بصدقه. والآخر وهو الاحاد خبر له طرق مع حصر. خبر له طرق مع حصر. لا يفيد لنفسه العلم  
بصدقه. لا يفرد بنفسه العلم بصدقه - [00:09:48](#)

وهاتان الحقيقتان للمتواتر والاحاد هما المستعملتان عند اهل من حديث السنة فان قسمة الاخبار الى متواتر واحاد موجودة في كلام  
جماعته واستفادوا ذلك من ذكرهم التواتر. فان اثبات التواتر يفيد اثبات مقابله وان لم يقع بهذا الاسم - [00:10:18](#)  
في لسان الاولى واما المتواتر فانه يوجد في كلام الامام احمد والبخاري وابن خزيمة. فمورد اسمه هو النظر الى طرق الخبر مع ما  
يفيد الخبر من حكم من حالة تواتره او كونه احاد. عندما وقع الغلط في التواتر والاحاد - [00:10:48](#)  
بتوريد معان او ترتيب احكام لم تكن في عرف المحدثين. اجراءها جماعة من اهل البدع كالترتيب العمل على التواتر دون الاحاد اوجع  
لي الاحادي حجة في العمليات دون العمليات. ان هذا محل الوهن - [00:11:18](#)

والابعاد بهذه المقالة. ومثل ذلك لا يعود بالباطل على اصل المسألة. فان حقيقة الواحدة ربما وجدت على معنى عند اهل السنة  
ومخالفيهم ويحصل بينهم افتراق في بعض افرادها. حقيقة الايمان مثلا فان اهل السنة والخوارج - [00:11:48](#)  
متافقون على ان الايمان يزيد وينقص. لكنهم يفترقون فيما ينتقض به الايمان. اهل السنة لا ينقضون الايمان بمجرد فعل الكبيرة. واما  
الخوارج فانهم ينقضون الايمان بمجرد فعل كبيرة والمقصود ان تعلم ان قسمة الاخبار الى احاد ومتواتر ليست من مقالات اهل البدع  
وانما - [00:12:18](#)

المعاني الباطنة التي نسبت اليهما هي المبذولة الحقيقة بالوأد والطرد. ثم ذكر المصنف رحمة الله تعالى ما يوجبه التواتر وانه يجب  
العلم والعمل. فهو ويفيد العلم ضرورة اذا لا يحتاج فيه الى نظر واستدلال. فهو احد موارد - [00:12:48](#)  
العلم الضروري نظير المتقدم من ذكر العلم الناشي عن الحواس الخمس انه يفيد للضرورة فكذا التواسل يفيد العلم  
ضرورة. ويجب العمل به. ثم ذكر رحمة الله تعالى حقيقة المتواتر باعتبار اجتماع معان فيه - [00:13:18](#)  
وهذه المعاني يصلح ان تكون شروطا له. لا بيانا لحقيقة لان بيان الحقيقة يرعى فيه الاختصار دون الطول. وهو وفق المتقدم خبر له  
طرق بلا حصر يفيد العلم بنفسه. واما باعتبار شروطه وشروطه اربعة - [00:13:48](#)

ان يكون من رواية جماعة كثرين وثنائهما ان ينتفي عن مثلهم التواتر على الكذب عادة ان ينتفي عن مثلهم تواتر على الكذب عادة.  
المراد بالتواطؤ امكان الاتفاق عليه وثالثها اضطراب تلك الكثرة وتتابعها في جميع - [00:14:18](#)  
الطبقات اضطرار تلك الكثرة وتتابعها في جميع الطبقات. رابعها انتهاء خبرهم الى الحس بالسماع او المشاهدة انتهاء خبرهم للحس  
بالسماع او المشاهدة. فلا يقع باجتهاد دون حس ثم ذكر رحمة الله تعالى ما يوجبه خبر الاحاد. فذكر ان خبر الاحاد - [00:15:00](#)  
الذي يجب العمل بما اقتضاه شرعا. ولكن لا يجب العلم بصحته وانما يفيد الظن. والمراد بافادته الظن احتماله نقىض والمراد

بإفادته الظن احتماله النقيض. لا وقوع التردد والتشكك فيه ثبوته وإنما يكون محتملاً للنقيض. وهو أمر لا يقبله المتواتر

00:15:40

يتحمل النقيض أبداً. وهذه الأفادة للظن تكون باعتبار على الحكم. وربما أكاد العلم باعتبار القرائن افتى به مما يتعلق بالخبر أو المخبر  
وربما التقى خبر الأحادي عن مجرد افادة الظن الى افادة العلم بان لا يتحمل النقيض اذا - 00:16:20

احتفت به شيء من القرائن لأن يكون خبراً متلقن من القبول في الأمة مروياً في الصحيحين الذين تلقتهما الأمة بالقبول أجمالاً أو  
يكون مسلسلاً برواية الحفاظ المتقنين الضابطين. فتفيد قوّة أوصافهم في الحفظ - 00:17:00

والاتقان افادة الخبر للعلم بنفسه. والقول بـان لا حاجة يفيد الظن الا ان احتفت به قرائن فيفيد العلم هو اختيار جماعة من المحققين  
منهم أبو العباس ابن تيمية الحفيـد هو شيخنا ابن باز رحمـهم الله تعالى - 00:17:30

ثم ذكر الشارخ رحـمه الله تعالى قسمـة الخبر باعتبار آخر وذلك في قوله وينقسمـة قسمـين اما مسند او مرسـلون. وهي قسمـة لـلـخبر  
لاتصالـه فالـخبر باعتبار استـئصالـه عندـ الاـصـوليـين يـنـقـسـمـ الى قـسـمـين اـحـدهـما - 00:18:00

الـمسـنـد وـالـأـخـرـ المرـسـلـ. وـالـمـسـنـدـعـنـدـهـ هوـ ماـ اـتـصـلـ اـسـنـادـهـ الىـ رـسـولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـالـمـوـصـلـعـنـدـهـ  
هوـ الـذـيـ لمـ يـتـصـلـ اـسـنـادـهـ الىـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ - 00:18:30

وـسـلـمـ وـالـذـيـ لمـ يـتـصـلـ اـسـنـادـهـ الىـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ. فـاـذاـ وـجـدـ فـيـهـ سـقـطـ كـنـ سـمـيـ مـرـسـلاـ وـلـوـ كـانـ هـذـاـ السـقـفـ فـيـ اـثـنـاءـ  
الـاسـنـادـ فـيـنـدـرـجـ فـيـهـ عـنـدـهـمـ اـنـوـاعـ - 00:19:00

مـحـدـثـيـنـ الـمـنـقـطـيـعـيـنـ وـالـمـرـسـلـ فـاـنـهـ جـمـيـعـاـ تـسـمـيـعـاـ عـنـدـ الاـصـوليـيـنـ مـرـسـلاـ فـاـمـاـ ذـكـرـهـ الشـارـخـ مـنـ انـ الـمـرـسـلـعـنـدـهـمـ يـعـنـيـ انـ  
الـخـبـرـ الـذـيـ لـمـ يـتـصـلـ اـسـنـادـهـ الىـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ مـنـ سـقـطـ مـنـهـ الرـاوـيـ الصـحـابـيـ هوـ الـخـبـرـ المـوـصـلـ هـذـاـ بـعـضـ حـقـيقـةـ  
الـمـرـسـلـعـنـدـ الاـصـوليـيـنـ. وـاـمـاـ الـحـقـيقـةـ - 00:19:20

الـجـامـعـةـ لـهـ عـنـدـهـمـ فـهـوـ الـاـسـنـادـ الـذـيـ سـقـطـ مـنـهـ رـاوـ. بـغـضـ النـظـرـعـنـ ذـلـكـ السـاقـطـ. ايـ مـوـضـعـ كـانـ مـنـ الـاـسـنـادـ وـهـاتـانـ الـحـقـيقـاتـانـ لـلـمـسـنـدـ  
وـالـمـرـسـلـ هـمـاـ باـعـتـدـالـ اـصـطـلاحـ الاـصـوليـيـنـ اـمـاـ باـعـتـبـارـ اـصـطـلاحـ الـمـحـدـثـيـنـ فـاـنـ الـمـسـنـدـ اـصـطـلاحـاـعـنـدـ الـمـحـدـثـيـنـ - 00:19:50

هـوـ مـرـفـوعـ صـحـابـيـ بـسـنـدـ ظـاهـرـهـ الـاتـصالـ. هـوـ مـرـفـوعـ صـحـابـيـ اـسـادـ ظـاهـرـهـ قـالـ وـاـمـاـ المـوـصـلـ اـصـطـلاحـاـعـنـدـ الـمـحـدـثـيـنـ فـهـوـ مـاـ اـضـافـهـ  
الـتـابـعـيـ الـذـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وـكـلـ فـنـ لـهـ اـصـطـلاحـاتـ تـرـاعـيـ فـيـهـ - 00:20:20

فـيـعـلـمـ مـقـصـدـ الـمـتـكـلـمـ فـيـهـ وـفـقـ اـصـطـلاحـاتـهـ. فـاـنـ كـانـ النـظـرـ اـصـولـيـاـ بـكـلـ مـاـ فـيـ حـقـيقـةـ الـمـسـنـدـ وـالـمـرـسـلـ بـمـاـ مـضـىـ. اـذـاـ كـانـ النـظـرـ  
حـدـيـثـيـاـ تـقـوـلـ لـمـ فـيـ حـقـيقـةـ الـمـسـنـدـ وـالـمـوـصـلـ بـمـاـ ذـكـرـ اـخـرـاـ وـتـمـيـيـزـ مـاـخـذـ اـصـطـلاحـاتـ الـفـنـونـ فـيـ - 00:20:50

فـيـعـنـيـ الـحـقـائقـ مـاـ يـلـازـمـ الـمـتـكـلـمـ فـيـهـ لـئـاـ يـخـلـطـ بـيـنـ اـصـطـلاحـاتـ مـتـعـدـدـهـ دـهـ فـيـ نـقـلـ اـصـطـلاحـ هـؤـلـاءـ الـىـ هـؤـلـاءـ؟ـ اوـ عـكـسـهـ. ثـمـ ذـكـرـ رـحـمـهـ  
الـلـهـ تـعـالـىـ بـعـدـ حـكـمـ الـمـرـاسـيـمـ مـفـيـداـ بـاـنـ مـرـاسـيـلـ الـصـحـابـيـ مـقـبـولـةـ اـتـفـاقـاـ - 00:21:20

ذـكـرـ بـقـوـلـهـ فـيـ اـثـنـاءـ كـلـامـهـ لـانـهـ لـاـ يـرـوـيـ الاـعـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ اوـ عنـ صـحـابـيـ وـالـصـحـابـةـ كـلـهـ عـدـولـ بـرـرـةـ لـاـ يـبـحـثـعـنـ  
عـدـالـتـهـمـ. وـمـوـصـلـ الـصـحـابـيـ مـقـبـولـ اـتـفـاقـاـ يـعـنـيـ فـيـ اـصـلـهـ. وـاـمـاـ فـيـ تـفـاصـيلـهـ فـمـنـ اـهـلـ الـعـلـمـ مـنـ ردـ مـرـاسـيـلـ صـغـارـ الـصـحـابـةـ -  
00:21:50

وـاـنـ كـانـ الـمـقـدـمـ هـوـ القـوـلـ بـاـطـلـاقـ قـبـولـ مـرـاسـيـمـ الـصـحـابـةـ لـاـ فـرـقـ بـيـنـ كـبـارـهـمـ وـصـغـارـهـمـ وـاـمـاـ مـرـاسـيـلـ الـتـابـعـيـنـ وـتـابـعـيـهـمـ فـلـيـسـتـ حـجـةـ  
عـنـ الـجـمـهـورـ كـالـشـافـعـيـ وـالـقـاضـيـ اـبـيـ بـكـرـ الـبـاقـلـانـيـ الـبـاقـلـانـيـ كـمـاـ ذـكـرـ - 00:22:20

الـمـصـنـفـ هـوـ قـوـلـ جـمـهـورـ اـهـلـ الـحـدـيـثـ. نـقـلـهـ عـنـهـمـ مـسـلـمـ اـبـنـ الـحـجـاجـ فـيـ مـقـدـمـةـ صـحـيحـهـ وـعـلـلـ الشـارـخـ ذـلـكـ بـقـوـلـهـ لـاـ حـتـمـالـ اـنـ  
الـمـسـقـطـ غـيرـ صـحـابـيـ لـاـ حـتـمـالـ اـنـ المـسـقـطـ غـيرـ صـحـابـيـ وـتـعـلـيـلـهـ بـمـاـ ذـكـرـ - 00:22:50

فـيـ الـفـيـتـهـ اـقـوىـ وـهـوـ الجـهـلـ بـالـسـاقـطـ فـيـ السـنـدـ. فـالـجـهـلـ بـهـ لـمـ يـعـتـدـ بـالـمـوـصـلـ بلـ صـارـ ضـعـيفـاـ. قـالـ رـحـمـهـ اللهـ رـدـ جـمـاـهـرـ النـقـالـ لـلـجـهـلـ  
بـالـسـاقـطـ فـيـ الـاـسـنـادـ. ثـمـ ذـكـرـ الشـارـخـ اـسـتـنـنـاءـ مـنـ - 00:23:20

الـمـرـدـوـدـةـ وـهـوـ مـرـاسـيـلـ اـبـنـ سـعـيدـ وـصـيـبـ رـحـمـهـ اللهـ اـحـدـ كـبـارـ الـتـابـعـيـنـ وـعـلـلـهـ بـقـوـلـهـ لـانـهـ لـاـ ثـبـتـ لهاـ اـتـصـالـ السـنـدـ اـذـ

فتثبتت اي حين ايجاد فوجدوه لا يصل الى الصحابي وهو في الغالب صهره ابو هريرة رضي الله عنه - 00:23:50  
تعليق عليل. لانه اذا كان موجب قبولها هو الوقوف على اتصالها فان متعلق القبول حينئذ ليس كونها مرسلة وانما تصل الذي وقف عليه فالثبت مرده الى المتصل الذي افاد رواية - 00:24:20

تلك المراسيم عن ابي هريرة رضي الله عنه فلا يكون فيه حجة اصلا ونسبة قبول مراسيم سعيد بن المسيب الى الشافعي دون غيره من التابعين اتصح عنه عند محقق اصحابه؟ ومنهم ابو بكر الخطيب وابو بكر - 00:24:50

البيهقي وابن فركاح في شرح الورقات. فحكم مراصين سعيد بن المسيب عند الشافعي كحكم غيره من المرسلين. فهو لا يقبلها الا اذا اقترب بها موجب للقبول في روايتها من وجه اخر مسند او اعتراضها بمرسل اخر او غير ذلك من موجبات قبول المرسل - 00:25:20  
التي ذكرها مبسوطة في كتاب الرسالة. ثم ذكر الشارح رحمة الله تعالى عن مالك وابي حنيفة واحمد في رواية مشهورة عنه ان مراسيل التابعي وغيره حجة شرعية لان العدل لا يسقط الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم الا مع الجزم بعدلاته عنده. والا كان تلبيسا قادحا - 00:25:50

فيه والراجح عند المحدثين خلافه. لان العدل ربما حدث عن من لا يعلم عدالته فليس مقطوعا انه حدث عن واه ربما عن غير موصوف بالعدالة كما انه لا يكون مسلوبا العدالة. فللجهل بذلك ان يسقط لم يمكن - 00:26:20

الجزم بثبوت ذلك الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتياطا في نسبته اليه. على ان في كون المراد هنا في كلام بعض هؤلاء الائمة المسميين هو ثبوتهم من جهة الرواية نظر وانما يريدون به ثبوته من جهة الدراية. وبينهما فرق فان الثبوت من جهة - 00:26:50  
الرواية معناه اثبات نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم. واما الثبوت من جهة الدراية والمراد فمعناه اثبات حكمه دون اثبات نسبته. لموجب اقتضى ذلك وهذا هو الذي يمكن نسبته الى بعض هؤلاء لا سيما الامام احمد فانه رحمة الله تعالى - 00:27:20

كان يجعل الموصل حجة اذا فقد الموصل لان الحديث الضعيف عنده مقدم على الرأي ثم ذكر رحمة الله تعالى مسائل متفرقة تشتمل على طرف من سير من صبغ الاداء والتحمل. فذكر من ذلك حقيقة الحديث المعنعن - 00:27:50

وهو اصطلاحا ما وقع في اسناده كلمة عم ما وقع في اسناده كلمة عنه فتختصر نسبة المعنعن الى السندي دون المتن. فلا عبرة بوقوعها في المتن وذكر المصنف رحمة الله تعالى انه داخل عند اهل الحديث والفقهاء - 00:28:20

في المسند اتصال سنده في الظاهر. فيحكم باتصاله. وهذا عندهم مشروع بامرین احدھما سلامۃ الراوی المعنعن من التدریس احدھما سلامۃ الراوی المعنعن من التدليس. والآخر امكان اللقاء بين الراوی المعنعن وشيخه ان كان اللقاء بين الراوی المعنعن وشيخه - 00:28:50

هذا قول جمهورهم وذهب جماعة من المحققين اذا اشتراط وقوع اللقاء دون امكانه ولو مرة واحدة وهو مذهب جماعة من كبار الحفاظ كالبخاري وابي حاتم - 00:29:30

وابي زرعة الرازي الرازيين ونسبه ابن حجر رحمة الله تعالى للمحققين وارتضاه. وربما استعملت كلمة عن فيما كان اجازة بين الراوی وشيخه. وهذا هو المشهور عند المتأخرین قال عبدالله فوزي في بلغة الراوی وللاجازة بذی الاعصار - 00:30:08

ان وعن او ان لاختصار ثم ذكر رحمة الله تعالى من مسائل صبغ الاداء والتحمل ان قوي اذا قرأ عليه شيخه الحديث فله ان يقول حدثني فلان او اخبرني لان قراءة الشيخ على الراوی بمنزلة تحديته ایا واخباره - 00:30:47

وهو مصير الى التسوية بينهما. وهذا مذهب جماعة من الحفاظ الحجازيين وغيرهم كسفیان ابن عینة ومالك ابن انس وابي عبدالله البخاري ولابي اعترني الطحاوی رسالة مفردة في التسوية بين حدثنا وخبرنا فمن قرأ - 00:31:27

عليه شيخه الحديث جاز له ان يقول حدثني او اخبرني عند انفراذه فان كان مع ظيره فانه يقول حدثنا او اخبرنا وذهب جماعة الى تخصيص اخبرنا وخبرني فيما قرأ. الراوی على - 00:31:57

شيخه فاذ قرأ الراوی على شيخه واراد الرواية عنه فانه لا يقول الدهن وانما يقول اخبرني فلان فقراءة الراوی على الشيخ لا تسمى تحديثا من الشيخ للراوی وادا كان معه غيره جمع فقال حدثنا ثم ذكر ان من اجازه الشيخ - 00:32:29

يقال له اجزتك مروبي او جميع مسموعاتي. ولم يسمع ذلك من الشيخ فانه قيد ذلك بكونه اجازة. فيقول حالة التحديد اجازني فلان  
كذا وكذا. وان شاء جمع فقال اخبرني فلان اجازة ثم ذكر ان اهل الحديث - 00:32:59

تعمل الرواية بالاجازة اي جرى عملهم بها فاستقر القول عند المحدثين بقبول الاجازة وان كان عندهم خلاف قديم فيها حملهم عليه  
اللماحة الزمن الاول. فالزمن الاول لم يكن يقبل فيه الا التحديد والسماع. وتشددوا فيما سوى ذلك في الاجازة والمناولة وغيرها -  
00:33:29

واما بالنظر الى العصر المتأخر الذي لم يعد المقصود فيه الا ابقاء شرف الرواية واتصال انجر عملهم بقبول الاجازة. والصحيح جواز  
الرواية بها. الا انواعا منها استضعفوها. كاجازة لاهل العصر او الاجازة للمجهول او المعدوم. فان - 00:33:59

ان فيها شيئا من الضعف. نعم. احسن الله اليكم. قال رحمه الله تعالى باب القياس في مباحثه قال الناظم رحمه الله تعالى باب وانما  
القياس رد فرعنا اصل بما يعد علة جمع له ما في حكم لنص او اجماع اهل العلم - 00:34:29

قال الشارح رحمه ما يعد علة جمع له ما في حكم يعني ان القياس في اصطلاح الفقهاء هو رد الفرع عن المقيص الى الاصل الذي نص  
عليه الشارع بسبب العلة الجامعة بينهما في حكم شرعي. وذلك ان توجد علة الحكم الاصلية المنصوص عليه في بتمامها في الفرع -  
00:34:49

المسكت عنه فيلحقه المجتهد بالاصل في حكمه بجامع العلة كقياس الارز على البر في تحريم الربا. في تحريم الربا فيه  
بجامع العلة وهي هو الادخار عند مالك من الطعمية عند الشافعي واحترز بقوله بما يعد علة جمع لها في حكم عن جمع الفرع مع  
الاصل في حكم في حكم - 00:35:09

بسبب شمول دلالة النص او الاجماع لها فلا يسمى ذلك قياسا. لأن اندراج الفرع مع الاصل في النص او الاجماع يغنى عن القياس  
ولذلك اشعر بقوله لا نص او اجماع - 00:35:29

العلم لأن القياس لا يحتاج اليه الا عند عدم النص او الاجماع. قال الناظم رحمه الله تعالى ثم القياس صحيح ذو انقسام الى ثلاثة من  
الاقسام قياس علة قياس نسب الى الى دلالة وشبه صاحبة. قال الشارح رحمه الله تعالى يعني ان القياس الشرعي ينقسم الى ثلاثة  
اقسام. اول - 00:35:39

قياس علة وهو اقواها وثانيها قياس نسب الى دلالة اي القياس منسوب للدلالة وهو الذي يلي قياس العلة بالقوة. وثالثها قياس شبه  
ان صحب اي القياس المصاحب للشبه وادنها. ثم شرع الناظم يفسر كل واحد منها على حدته فقال فما به العلة كانت مجيبة للحكم  
ذو العلة عند - 00:35:59

عند الناس هذا يعني ان القياس الذي الذي العلة فيه الموجبة للحكم الجالبة له بان كان لا يحسن عقلا تخلف الحكم عنها هو يسمى  
بقياس العلة عند النسبة جمع ناسب والمراد بهم الاصوليون الذين يمسكون الاحكام الى الاصول. وهو على قسمين اولى وموسى  
والمثال الاول قياس تحريم - 00:36:19

قياس تحريم ضرب الوالدين على على التأثير عليهم بجمع الایذاء. فانه لا يحسن في العقل اباحة الضرب لهم مع تحريم التأثير  
عليهم الثاني قياس الجوع المفترط على الغضب في تحريم القضاء معه بجمع التشويش لانهما مستويان فيه. قال الناظم رحمه الله  
تعالى - 00:36:39

الذي فيه استودع لواحد من طرفه فحمل عليه ثنيك ككون العلة لم توجب الحكم ولكن دلت ذي الشبه فرع متعدد الى اصلين يحكم  
بحمله على اقواها في شبهه ويشرط في الفرع للاصل تناسب فقط. قال الشارخ رحمه الله طلبة الدلالة الذي فيه - 00:36:59

بواحد من طرفه يعني ان قياس الدلالة هو القياس الذي استدل فيه بواحد من طرفي القياس وهو القياس والمقياس عليه. فبسبب  
فبسبب وبذلك حمل عليه اي قيس على الاصل المستدل به. ثانيا اي الفرع المقياس المستدل وذلك ككون العلة الجامعة بين الفرع  
المقيسي والاصل - 00:37:19

قس عليه لم توجب الحكم اي ليست هي الجالبة للحكم في الاصل المقياس عليه. لعدم مناسبتها له بالذات. ولكن دلت اي ولكنها تدل

اي تستلزم علة مناسبة للحكم بالذات فهذا هو قياس الدلالة ويسمى الجمع بما يلازم العلة. مثاله قياس الوضوء على التيمم في غلو  
النية فيه - 00:37:39

بجمع كون كل منها طهارة مع ان الطهارة لا تتناسب وجوب النية بذاتها ولكنها تستلزم التقرب الى الله تعالى اي التبعد المناسب  
لوجوب النية ذو الشبه يعني ان قياس الشبه هو الحق فرع متعدد الى اصلين اي يشبه كلا منهما ولكن ولكن شبهه - 00:37:59  
باددهما اقوى فيحكم بحمله اي بقياسه في الحكم على اقواهما في شبهه اي اقواهما اقواهما شبيها به بان كان يشبه بالحكم والصفة  
معه مثاله الحق العبد بماله في لزوم قيمته لمن قتله مع انه متعدد بين اصلين يشبههما وهما الحر والمال لكن - 00:38:19  
شبهه بالمال اقوى من شبهه بالحر لانه يشبه المال في الحكم والصفة. اما شبهه به في الحكم فلانه يباع ويشتري ويذهب ويعار وما  
شابه له في الصفة فليتفاوتوا فلتتفاوت قيمته بحسب تفاوت اوصافه في الجودة والرداة. ومحر فلا يشبه الا في الصفة فقط. وهي  
كونه ادمي عاقلا مخاطبا - 00:38:39

مثابا معاقبا فيتعين الحاقه بالمال. فيجب على قاتله قيمته فقط. وهذا القياس يسمى ايضا قياس غلبة الاشياء ويشترط في  
الفرع للاصل تتناسب فقط يعني انه يشترط في الفرع ان يكون مناسبا للاصل في العلة الجامعه بينهما بان يساويه في نوع العلة او  
جنسها او - 00:38:59

واللهم او جنسه. مثال الاول قياس النبيذ على الخمر بجمع الشدة المطرية لان الموجود في النبي نوعها لا شخصها ولا جنسها. ومثال  
ثاني الحق الطرف بالنفس في الاجتماعي ما في جنس العلة التي هي الجنائية. ومثال المساواة في نوع الحكم الحق القتل بمثقل  
بالقتل بمحدد في نوع الحكم الذي وثى - 00:39:19

وثبوت القصاص ومثال المساواة في جنسه الحق الحق بعض الصغيرة بمالها في جنس الحكم الذي هو مطلق الولاية. لان الولاية  
جنس كولاليتين المال والنكاح. قال الناظم رحمه الله تعالى والاصل شرط والاصل شرطه ثبوت بدليل. يوافق الخصم عليه ذا  
العدول. قال الشارب - 00:39:39

رحمه الله تعالى يعني ان الاصل المقيس عليه يشترط فيه ان يكون حكمه ثابتا بدليل شرعي. يوافق عليه الخصم المنكر له خصم  
القارئ ومعنى قوله ذو العدول اذا العدول اي ذوي الانحراف عن تسليم قياس الفرع عليه اي المنكر للحق الفرع المتنازع فيه به  
والا يوافق عليه - 00:39:59

لم يوجد القياس عليه وقيل يشترط الاتفاق عليه بين الامة لكن وفاته عليه على قسمين. لانه اما ان يوافق عليه وعلى علته وحينئذ  
يكون مقياس خصم المستدل حجة عليه. الثاني ان يوافق عليه ويختلف في العلة بان يعلل حكم الاصل بعلة غير العلة التي عللها بها  
المستدل - 00:40:19

عن انكار كل منها لعلية علة الاخر. فان قياس كل منها حينئذ يكون حجة شرعية في حق القياس ومقلديه. ولا يكون حجة على  
خصمه مثال قياس حلي البليغة على حلي الصبية في عدم وجوب الزكاة فان عدم وجوبها في حلي الصبية الذي هو حكم الاصل  
متفق عليه - 00:40:39

بيننا وبين الحنفية والعلة فيه عندنا كونه حليا مباحا وعند الحنفية مع كونه مال صبية. ونحن نمنع عليه الحنفية اي نمنع كونها تنتج  
الحكم المذكور وهم يمنعون عليه علتنا. قال قال الناظم رحمه الله تعالى وشرط - 00:40:59

العلة الاضطراب في جميع معلوماتها فينتفي للظن ومعنى نتها وقضى للحكم شرطا كونه مساويا لعلة في النفي والاثبات حيث حيث  
انتفت لم يسمى بالثبات. قال الشارح رحمه الله تعالى وشق ذي العلة الاضطراب في جميع معلوماتها. يعني انه يشترط في العلة  
الجامعة بين المقيس - 00:41:19

ثم قس عليه ان تكون مضطربة في جميع معلوماتها اي جميع الاحكام المعللة بها. بان تكون العلة كلما وجدت ووجد الحكم المعلل بها.  
فبسبب ذلك ينتفي لفظا نتها لفظا وذلك بان لا توجد العلة في صورة الا ووجد الحكم معها. وانتفاء معنى  
وذلك بان لا يوجد الحكم في - 00:41:39

ووجدت في سورة ولم يوجد الحكم معها بطلت كتعليق نقض الوضوء بالبول والغائط بكونه خارجا. فان هذه العلة تنقض بالدم الخارج في الحجامة فانه لا ينقض الوضوء. لأن الرسول -  
00:41:59

صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ من الحجامة فعلمنا ان العلة هي الخروج من المخرج المعتاد لا مطلق الخروج. وان لم تكن منعكسة ايضاً بان وجد الحكم في صورة بدونها بطل القياس - 00:42:19

بها كتعليل تحريم بيع الغائب في قياسه على الطير في الهواء بكونه غير مرئي فان هذه العلة تنتقل بوجود الحكم في المقيص بدونها لأن الطير في الهواء الى ورؤيا رؤية تامة لم يصح بيعه لانه غير مقدر على تسليمه. وهذا القبح يسمى العكس والاول يسمى النقض - 00:42:29

الحكم وان وجدت العلة - 00:42:49

لقد وجد الحكم كتحريم الخمر فانه معلم بالاسكار. فمتى وجد الاسكار وجد التحرير؟ ومتي انتفى الاسكار وانتفى التحرير. قال ماظي رحمه الله تعالى فعلة جالية للحكم والحكم مغلوب بها في الفهم. قال الشارع رحمه الله تعالى يعني ان العلة هي الجالية للحكم اي هي المؤثرة فيه والحكم الشرعي - 00:43:09

ومدلوغ بالعلة اي مرتب عليها ومنتج منها بالفهم وثبت بها لا بالنص. ومعنى ثبوته بها انها تقيده اه بقيد كون محله يقاس عليه اذ هي  
منشأ تعدية المحققة للقياس. وهذا هو مذهب مالك الخلافة للحنفية في قولهم ان الحكم ثابت بالنص لا بالعلة - 00:43:29  
هنا والعلة هي الوصف المعرف للحكم بوضع الشارع اي اي يجعلها عالمة عليه لا بالعقل ولا بالعادة كالاسكار فانه جعله الشارع عالمة  
لتحريم المتصف به مأكولا كان او مشروبا او مشموما. وقد كان موجودا في الخمر في اول الاسلام ولم يدل على تحريمهما على  
تحريمهما حتى جعله - 00:43:49

علاقة عليه تنبئه لم يذكر النظام مسالك العلة اي طرقها التي تؤخذ منها وهي عشرة. اولها الاجماع كالاجماع على ان العلة في منع الحكم على الغضب وحكمة هذه العلة خوف الميل عن الحق. الثاني نص صريحا كان هو ظاهرا فالاول كقوله تعالى من اجل ذلك كذبنا على بنى اسرائيل الى اخره - 00:44:09

قوله صلى الله عليه وسلم إن مجال الاستئذان للبصر. ففي الحديث تصريح بأن العلم بــعـلـة وجوب استئذان البصر. فالاعمى يجب عليه استئذان. والثاني كقوله تعالى في بظلم من الذين هادوا حرمنا - 00:44:29  
عليهم طيبات احلت لهم. ففي الآية نص ظاهر على أن علة تحريم الطيبات على اليهود وهي الظلم. الثالث الأماء وهو لغة الاشارة من بعد. وبالاصطلاح هو اقتران الوصف أي العلة بالحكم على وجه لو لم يكن ذلك الاقتران لبيان كون الوصف علة للحكم لكن غير بليغ. كقوله صلى الله عليه وسلم للعرابي الذي قال له - 00:44:39

وَقَعَتْ أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَاعْتَقَ رَقْبَةً. فَإِنْ اقْتَرَانَ هَذَا الْوَصْفُ الَّذِي هُوَ الْوَقْعَ بِالْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْأَعْتَاقُ وَالْمَأْمُورُ بِهِ عِنْدَ ذِكْرِهِ لَوْ لَمْ  
يَكُنْ لِبَيَانِهِ أَنَّ الْوَقْعَ هُوَ عَلَةٌ وَجُوبُ الْأَعْتَاقِ - 00:44:59

علىه في تحريم ربا الفضل. ثم يبطل الوصف الذي لا - 00:45:09

والادخار فجعلهما علة له. لاضطرابهما - 00:45:29

معه وانعكاسهما معه ايضاً. واما الكيل فليس بمطربد مع الحكم لانه يوجد الحكم بدونه كما في ملء الكف من الطعام فانه يحرم فيه الriba. مع انه لا يمكن كيله واما النفع - 00:45:49

فليس بمنعكسين مع الحكم لوجودهما مع انتفاع الحكم كما في الثياب والعروض فانها متمولة ونافعة مع ان الriba فيها غير محظوظ. الخامس تحرير المناطق والمناط لغة مكان الموطن والاصطلاح هو ان يحكم الشارع في صورة بحكم مقترون بوصف ولا يبين عليه للحكم - 00:45:59

فيبحث المجتهد عنها كحدث مسلم كل مسكل حرام. فقد قرن الشارع والتحريم مع وصف الاسكار ولم يبين كونه علة له ويبيّن ذلك المجتهد بمناسبة الوصف الذي هو العقل المطلوب حفظه للحرمة ولاقترانه معها في الدليل وسلامته من القبح. السادس في الشبه.

وهو اسم مصدر من شبه وحقيقة كون كون الوصف الجامع بين المقياس والمقياس عليه - 00:46:19

شبهيا اي منسوبا للشبه وهو اقسام فيدخل فيه قياس الدلالة وقياس غلبة الاشياء وقد تقدما ويدخل فيه الشبه السوري وهو ادناه ولم يقل به الا ابن علية اسماعيل فانه قال بجواز العمل به لاجل الشبه بين المقياس والمقياس عليه في الصورة. اي الخلقة قياس الخير على البغال في تحرير الاكل. وعدم وجوب الزكاة فيما - 00:46:39

بجمع الشبه السوري بينهما وقياس المني على البيض في على البيض في الطهارة الشبهي به في الصورة. السابع الا ابن عدية اسماعيل اسماعيل ولا ابراهيم؟ ابراهيم احد يذكر الاصول منها - 00:46:59

المحدث اسماعيل ابن علي اخنه ابراهيم هو صاحبه. الاوصول وان كان اسماعيل فهو حفيده لكن اخنه ابراهيم فينظر. اذا ذكر ابن عليه في الاوصول لا يراد به المحدث الذي في الصحيح - 00:47:22

حدث اسماعيل ابن علي وانما يراد به ابن له. نعم. السلام عليكم. السابع الدوران الوجودي والعدمي يسمى فرض والعكس هو ان يوجد الحكم كلما وجد وجد الوصف وينتهي كلما انتفى حال كون الوصف مناسبا للحكم او محتملا للمناسبة. وهو حجة شرعية عند الجمهور اي جمهور الفقهاء - 00:47:38

وهو يوجد في سورة واحدة ويوجد في سورتين فالاول هو دوران الحكم على الوصف وجودا وعدما. في سورة واحدة كعصر العنبر فانه كان مباحا قبل اسكنانه فلما اسكنه الحرم فاذا تخل حلا لزوجها - 00:47:58

والاشكال منه. فدار الحكم على العلة وجودا وعدما بصورة واحدة والثاني دورانه معه وجودا وعدما في الشفتين كالقمح والكتان. فان الريا وجد فان الريا وجد في الاول لما وجد في - 00:48:08

الطعم وعدم في الكتاب لما عدم فيه الطعن فدار الحكم على الوصف وجودا وعدما في محلين هو القمح والكتان. فوجد في القمح لما وجد في الطعام لما وجد فيه الطعام - 00:48:18

هدم في الكتان لما عدم فيه الثامن الدوران الوجودي فقط وهو ان يوجد الحكم كلما ووجد الوصف لا ينعدم كلما انعدم حال كون الوصف غير مناسب الحكم لا بالذات ولا بالسبع ولا بالتبع. وهو مردود عند الجمهور لأن الصحابة رضي الله عنهم لم ينقل عنهم الا العمل بالوصف المناسب دون غيره لأن غير المناسب لا يتضمن جلب مصلحة ولا دار مفسدة - 00:48:28

وما لا يتضمن واحدة منهم لا يعتبر شرعا اي لا يجوز جعله علة يقاس بها. وجبل قائلون به بان الاصل في مقارنة الوصل للحكم في الوجود كونه علة - 00:48:48

نفي للتبعد بحسب الامكان كالكيل عند الحنفية فانه علة لريا الفضل في الجنس الواحد من المطعومات. لأن الحكم يوجد كلما وجد الوصف الذي هو الكي ولا ينعدم من عدامه كما في - 00:48:58

من الطعام الريوي الريوي فإنه يوجد الحكم فيه الذي هو تحرير الفضل بدون الوصف الذي هو الكيل لانه لا يكال. التاسع تنقيح المناطق والتنقيط حل غدا التهذيب والمناط مكان الموت والان اي تعليق وهو في الاصطلاح ان يرتب الشارع حكما على معنى خاص فينقحه المجتهد ان يطرد المعنى الخاص عن - 00:49:08

الشريعة بان يقول الشريع غير قادر لذلك الخاص بخصوصه وينصي الحكم بالمعنى العام الذي يشمل ذلك المعنى الخاص الذي رتب

الحكم عليه لفظاً وغيره. مثال من القرآن قوله تعالى في حدر ماء الزواني فان اتياناً بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنات من العذاب - [00:49:28](#)

بخمسين جلدة على معنى خاص اناث الارقاء. فطرد مالك من هذا المعنى الخاص بنظره بان قال انه ليس هو مقصود الشريعة وناظم الحكم بمعنى اللفظ العام الذي الشامل للذكور والإناث ومثال ابن حنيث قوله صلى الله عليه وسلم الثابت في الصحيحين من اعتقاد شركاً له في عبد الى اخره فطرد مالك خصوصاً العبد من عن اعتباره - [00:49:48](#)

الحكم بمطلق الرقي الشامل للعبد والامانة. العاشر تحقيق المناط. وو تتحقق وجود العلة المتفق على كونها علة حكم الاصل في الفرع فان هذا موجب الحق الفرعى في الاصل كتحقيق وجود اخذ مالك خفية من حرز مثله التي هي علة قطع يد السارق اتفاقاً في النباش للقبور لأخذ الاكفان فيقطع - [00:50:08](#)

الحق له بالسرير لتحقيق العلة المتفق عليه على كونها علة القطع فيه ولا خلاف بين الامة في قبول هذا المسلك. قال الشيخ ابو اسحاق الشاطبي وهذا النوع اعني تحقيق المناطي لا بد من الاجتهاد فيه في كل لا بد من الاجتهاد فيه في كل زمان لا ينقطع اذ لا يمكن التكليف الا به. قال في الضياء اللامعي تحقيق المناط واثبات - [00:50:28](#)

العلة فيها احد الصور كتحقيق وصف السرقة في النباش. ومنه تقدير المقدرات كنفقات الزوجات والوالدين والابناء وايجاب المثل والقيمة المتلفة وعروش الجنایات وطلب المثل في جزاء فالمناط الذي هو المثلية في جزاء الصيد مثلاً ثابت بالنص وكون الشاة مثل للفزالى مدرك بالاجتهاد. قلت ومنه تحكيم العرف فيما يحكم - [00:50:48](#)

وايمانه فيما لا تحكيم له فيه. وهذا لا يمكن لسانه في دين الله الا بمعرفته. فالحاصل ان العمل بتحقيق المناط من وظائف المقلدين الخالص. لانه لا ينقطع الاجتهاد فيه ابداً ولا يمكن التكليف الا به وقليل من مقلدي هذا الزمن من يحسنـه؟ هذا اسماعيل ابن ابراهيم ابن اسماعيل هذا الحفيد - [00:51:08](#)

او الذي تنسـب اليـه المسـائل الاـصولـية. ذـكر المـصنـف رـحـمه اللهـ تـعـالـى بـابـا اخـرـ منـ ابـوابـ اصـولـ الفـقـهـ وـهـوـ بـابـ قـيـاسـ المـتـمـمـ لـلـأـدـلـةـ الـأـرـبـعـةـ المشـهـورـةـ عـنـ الجـمـهـورـ وـهـيـ الـقـرـآنـ السـنـةـ وـالـاجـمـاعـ وـالـقـيـاسـ. وـالـثـلـاثـةـ الـأـوـلـىـ اـتـفـاقـيـةـ. وـالـرـابـعـ هوـ مـذـهـبـ جـمـهـورـ اـهـلـ الـعـلـمـ وـابـتـدـأـ المـصـنـفـ رـحـمهـ اللهـ تـعـالـىـ مـبـاـحـهـ الـمـبـيـنـةـ فـذـكـرـ حـقـيقـتـهـ فـذـكـرـ انـ فـيـ اـصـطـلـاحـ الـفـقـهـاءـ هـوـ رـدـ الفـرعـ المـسـكـوتـ عنهـ. ايـ الـذـيـ لمـ يـبـيـنـ حـكـمـهـ فـانـ السـكـوتـ - [00:51:58](#)

الاحكام يراد به عدم بيان الحكم المقيس اي المطلوب قياسه الى الاصل الذي نص عليه بسبب العلة الجامحة بينهما في حكم شرعاً. والاصل الذي نص عليه الشارع اي الذي بين الشارع حكم - [00:52:18](#)

ما هو؟ فيلحق الفرع بالاصل لاجل العلة الجامحة بينهما في حكم شرعاً. فتطلب الحكم العلة التي اثرت في الاصل وتلتمس في الفرع فيلحق بذلك. واول اولى من هذا الحد ان يقال القياس اصطلاحاً هو حمل معلوم على معلوم لعلة جامحة بين - [00:52:38](#)  
 فهو حمل معلوم على معلوم لعلة جامحة بينهما فالمعمول المحمول عليه هو الفرع المعمول المحمول هو الفرع. والمحمول عليه هو الاصل. فيلحق به. ووجب الحق وجود العلة الجامحة بينهما ثم ذكر رحـمه اللهـ تـعـالـىـ انـ قـوـلـ النـاظـمـ بـمـاـ يـعـدـ عـلـةـ جـمـعـ لـهـمـاـ فـيـ حـكـمـ - [00:53:08](#)

واحتراز عن جمع الفرع مع الاصل في حكم بسبب شمول دلالة النص او الاجماع لهما فلا يسمى ذلك قياساً فاذا كان الفرع والاصل مندرجـينـ فيـ نـصـ اوـ اـجـمـاعـ لمـ يـكـنـ ذـكـرـ قـيـاسـاـ بـلـ هـوـ - [00:53:51](#)

تعويـهـ عـلـىـ النـصـ وـالـاجـمـاعـ الجـامـعـيـ لهـمـاـ ثـمـ ذـكـرـ رـحـمهـ اللهـ تـعـالـىـ بـعـدـ اـقـسـامـ الـقـيـاسـ وـذـكـرـ فـيـ قـوـلـهـ يـعـنـيـ انـ الـقـيـاسـ الشـرـعـيـ يـنـقـسـمـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ اـقـسـامـ. وـهـذـهـ الـاقـسـامـ هـيـ اـقـسـامـ نـوـعـ مـنـ الـقـيـاسـ وـهـوـ قـيـاسـ طـرـدـ. فـانـ الـقـيـاسـ يـنـقـسـمـ عـلـىـ اـصـلـيـنـ - [00:54:11](#)  
احدهما قياس الطرد والآخر قياس العكس. وهذه الانواع الثلاثة هي انواع قياس الطلب. فینقسم قياس الطرد الى ثلاثة اقسام. احدها قياس العلة وثانيةها قياس الشبه اه قياس الدلالة وثالثتها قياس الشبه - [00:54:41](#)

وبين الشارخ رحـمه اللهـ تـعـالـىـ كلـ وـاحـدـ مـنـهـ فـابـتـدـأـ ذـكـرـ بـذـكـرـ قـيـاسـ العـلـةـ لـقـوـلـهـ يـعـنـيـ انـ الـقـيـاسـ الـذـيـ عـلـةـ فـيـ هـيـ الـمـوـجـةـ

للحكم اي الجالبة له الا يحسن عقلا تخلف الحكم عنها. والعلة هي الوصف الظاهر المنضبط الذي انيط به الحكم شرعا - 00:55:11 هي الوصف الظاهر المنضبط الذي انيط به الحكم شرعا. وقياس العلة فلاحا وما جمع فيه بين الاصل والفرع علة ظاهرة ما جمع فيه 00:55:41 بين الاصل والفرعي علة ظاهرة. وهو على ما ذكر الشارح على قسمين -

احدهما قياس الاولى والآخر قياس المساوي. وفي ادخال قياس العلة في انواع القياس منازعة فان من الاصوليين من لا يدرجه فيه انه من حالة اللفظ على الحكم. وهو الصحيح. فان اللفظ دل على - 00:56:11

الحكم المذكور في هذا القياس. كالمثالين الذين ضربهما في الاولى والمساوي وهما قياس ضرب الوالدين على التأثير بجامع الآياء. وقياس جوع المفترط على الغضب في تحريم القضاء. فان هذين مستفادان من دالة اللفظ على الحكم. دون ايقاع معنى القياس من 00:56:41 حمل -

المعلوم على معلوم في طلب الحكم لعنة جامعة بينهما. ثم ذكر النوع الثاني وهو قياس الدالة اصطلاحا هو ما جمع فيه بين الاصل والفرع دليل العلة. ما جمع فيه بين الاصل والفرع دليل العلة. والمراد - 00:57:11 بدليل العلة اثراها الناشئ عنها والمترتب عليها اثراها الناشط وعنها والمترتب عليها فالعلة ليست هي الجانبة للحكم في الاصل المقيس عليه لعدم مناسبتها بالذات. لكن استدل على ذلك بما لازمها من اثر نشا عنها. ثم ذكر القسم الثالث وهو قياس - 00:57:41 الشبه فقال هو الحق فرع متعدد الى اصلين يشبه كلا منهما ولكن باحدهما اقواه فيحكم بحمله اي بقياسه في الحكم على اقواهما في شبهه فقياس الشبه هو ما جمع فيه بين الاصل. والفرع علتان متجاذبتان. ما جمع - 00:58:25 بين الاصل والفرع علتان متجاذبتان ترجع كل واحدة منها الى اصل غلة ترجع كل واحدة منها الى اصل مستقل. كالمثال الذي ضربه في ما يتعلق بالعبد فانه يتجادبه اصلاحا احدهما كونه مالا والآخر كونه - 00:58:55 ادمي فكونه مالا يلحقه باحكام افراده التي تباع وتشترى وتوهب وتعار وكون اداميا يلحقه بافراده الاخر من الاحرار المنصفين بالادمية والمخاطبين بخطاب الشرع فهو متعدد بينهما. ويسمى قياس الشبه ايضا قياس غلة الاشياء - 00:59:25 اي باعتبار ما يغلب من العلتين المتجاذبتين عليه. ثم ذكر رحمة الله تعالى مسائل الى تتعلق باحكام تتصل باركان القياس. تتعلق بالاصل تارة لفرع تارة وبالعلة الجامعة بينهما تارة اخرى. فذكر من ذلك انه يشترط - 00:59:55

للفرع ان يكون مناسبا للاصل. في العلة الجامعة بينهما. وهذه المناسبة هي المذكورة في قول الشارح بان يساويه بنوع العلة او جنسها او نوع الحكم او جنسه لكل فمته وجدت المساواة في واحد من هذه الموارد - 01:00:25

تحققت المناسبة بين الفرع والاصل في العلة الجامعة بينهما. فلا يحكم بالحق الفرع بالاصل الا مع تحقق وجود العلة الجامعة وتحقق وجودها موقوف على المساواة الامر الاربعة التي ذكر المصنف رحمة الله تعالى. ثم ذكر من المسائل المتعلقة - 01:00:55 بالاصل ان من شرطه ان يكون حكمه ثابتا بدليل شرعي يوافق عليه الخصم له خصمه القائس. وهذا جار فيما يقع من المناظرات بين علماء المذاهب مما يعرف بعلم الجدل او البحث والمناظرة - 01:01:25

فكان الاولى يعقدون مجالسا يجتمع فيها النظار من فقهاء المذاهب فيجري بينهم القول فيما اختلفوا فيه من المسائل وينصب كل فقيه حجة مذهبة. وينقضها الاخر. فمن شرط الاصل فيما جرى من المناظرات بين الفقهاء ان يكون حكم الاصل ثابتا عند - 01:01:55 طرف في المنازدة فيكون كل واحد منهما مسلما ثبوته وهذا محله كما سلف فيما كان واقعا في مجالس المنازدة. ومثله كذلك كونه ثابتا بدليل شرعي عند مستنبط الحكم. ولو بلا مناظرة. فلا بد من ثبوت - 01:02:25

بدليل فلابد من ثبوت الاصل بدليل شرعي لثبات القياس سواء كان في مقام من باب الحكم او في مقام المنازدة. وعقد الخلاف مع له من مذهب مقابل. ثم ذكر رحمة الله تعالى ان - 01:02:55

يشترط فيه الاتفاق بين المتنازعين وقيل يشترط الاتفاق عليه بين الامة والمخصوص في محل المنازدة ان يكون متفقا عليه بين المتناظرين. واما في استنبط الحكم فينبعي ان يكون متفقا عليه بين الامة - 01:03:25

لتصحيح ذلك القياس والا كان مقدوها فيه بعدم ثبوت الاصل. فانه اذا لم يثبت الاصل لم الحق الفرعية به. ومتى كان الاصل ثابتا

**01:03:50** بدليل شرعي متفق على ثبوته امكן حينئذ تصحيف القياس عند غيره. وذكر الشارح رحمه الله تعالى ما -

من الموافقة بين المتخاصلين انه تارة يكون وفاقا عليه وعلى علته وتارة كونوا وفاقا عليه يعني على الاصل مع المخالفة في علته ومثل لكل ومناط المسألة المذكورة هنا هو الاصل فالاختلاف في العلة غير مؤثر في اثبات هذا الفرع انما هو امر زائد عن ذلك. ثم -

**01:04:20**

رحمه الله تعالى من شروط العلة ان تكون مضطربة في جميع معلولاتها اي ثابتة في جميع الاحكام المعللة بها. فمتي وجد وجدت العلة وجد الحكم المعلل بها وهذا هو المقصود باضطرار العلة. اي ثبوتها في جميع الاحكام -

**01:04:50** المعللة بها. وبين الشارح رحمه الله تعالى اقتراض العلة قوله والمعنى ان العلة يشترط في القياس بها ان تكون مطردة منعكسة. اي في الطرفين معا اثباتا ونفيها. ومتنا رحمه الله تعالى لما لم تكن مطردة وما لم تكن منعكسة -

**01:05:20** مما يؤثر في ثبوت القياس. ويمكن من القذح فيه. تارة بما يسمى بالنقب وهو الاول اذا لم تضطرد خسارة بما يسمى بالعكس وذلك اذا لم تتعكس وهذا مبحث يسمى بظواهر القياس يطلب من المطلوبات. ثم -

**01:05:50** ذكر رحمه الله تعالى من شروط الحكم بان يقضى بان القياس الذي يجري فيه ذلك الحكم في تلك العلة ان يكون مساويا لها في النفي والاثبات. فاذا انتفت العلة انتفى الحكم. واذا ثبتت العلة ثبت الحكم. فيكون دائرا -

**01:06:20** معها اثباتا وجودا فمن شروط الحكم دورانه مع علته اثباتا ونفي ثم ذكر رحمه الله تعالى بيان العلة انها الجالبة للحكم اي المؤثرة فيه. وليس معنى الجالبة انها المثبتة له. فان ثبوت الحكم يكون -

**01:06:50** بالدليل الشرعي ولكن الجلب هنا بمعنى التأثير فيه فان العلة كما تقدم هي الوصف الظاهر المنضبط الذي انيط به الحكم شرعا. وهذه الاناطة هي التي اوجبت تأثيرهم. بناء على الدليل -

الشرعي ثم قال والحكم الشرعي مجلوب بالعلة اي مرتب عليها ومنتج منها بالفهم بها لا بالنص. ثم قال ومعنى ثبوته بها انها تفيده. بقيد كون بكون محله اصلا يقاس عليه اذ هي منشأ التعديمة المحققة لالقياس -

**01:07:40** هذا مذهب مالك وكذا احمد خلافا الحنفية في قولهم ان الحكم ثابت بالنص لا بالعلة هنا فاصل ثبوت الحكم هو بالعلة والنص دليل دليل الحكم ثم قال والعلة هي الوصف المعرف للحكم بوضع الشارع وهو على ما تقدم الوصف المنضبط -

الظاهر الذي انيط به الحكم ويقصد بالإناظة يعني من جهة الشرع. ثم ذكر رحمه الله تعالى فيها محتاجا اليه في ايضاح مدارك القياس وذلك ببيان مسالك العلة اي طرقها التي تؤخذ منها فتلتمس العلة بوحد من هذه الطرق العشرة التي عدها -

**01:08:40** واولها الاجماع اي الاجماع على اثبات تلك العلة كما مثل بان العلة في منع الحكم الغضب تشويش الفكر. والثانى النص اي ورود النص بها سواء كان صريحا او ظاهرا على ما تقدم في معنى النص من انه لا يحتمل سوى معنى واحد ومعنى الظاهر انه ما احتمل وجهين

**01:09:10** احدهما -

اظهروا من الاخر ومثل المصنف لكل والثالث الایماء وهو في اصطلاح العنصريين اقتران الوصف اي العلة بالحكم على وجه لو لم يكن ذلك الاقتران لبيان كون الوصف علة للحكم لكن غير بلieve اي محكوم بوهائه وسقوطه من جهة البيان الذي ينزله عنه الدليل -

**01:09:40**

الشرعى ومثل له بقوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذى قال له وقعت اهلي في نهار رمضان اعتق رقبة فان اقتران هذا الوصف الذي هو الواقع بالحكم الذى هو الاعتق المأمور به عند ذكره لو لم يكن لبيان ان الواقع -

**01:10:10**

هو علة وجوب الاعتق لكن غير بلieve لخلو السؤال عن الجواب وذلك بعيد وهذا مما يرجع الى قولهم رحمهم الله تعالى ان السؤال معاذ في الجواب قال الاهدل ثم السؤال عندهم معاذ قل في الجواب حسنا افادوا فيستفاد -

**01:10:30**

من علته الایماء الى الحكم المذكور في الجواب تابعا للسؤال. ثم ذكر المسألة وهو الصبر والتقطیم. وفسره اصطلاحا بقوله ان يحصل المجتهد الاوصاف الموجودة متى في المقياس عليه؟ ثم يبطل الوصف الذي لا يصلح للعليمة بعدم اضطرابه او بعدم انعکاسه. وهذا

**01:11:00** المسلك -

ومؤلف من شيئاً واحداً من التقسيم وهو حصر الأوصاف التي تحتمل انماطة الحكم بها والآخر الصبر وهو اثبات ما كان ثابتاً من تلك الأوصاف المحصورة ببطلان ما كان باطلاً. فالصبر والتقطي في الاصطلاح حسب ما يكون أوفق - 01:11:30

واوضح هو حصر أوصاف الأصل وتمييز ما يصلح أن يكون علة منها حصر أو الأصل وتمييز ما يمكن أن يكون علة منها. ثم ذكر

الخامس وهو تحرير وفسره أصطلاحاً بقوله هو أن يحكم الشارع في صورة بحكم مقرن بوصف - 01:12:00

ولا يبين عليه للحكم فيبيح المتجهد عنها. فتحليل المناقش أصطلاحاً هو البحث عن علة الأصل المقرن بوصف والبحث عن علة

الأصل المقرن بوصف ثم ذكر المسألة السادسة وهو الشبه وحقيقة أي أصطلاحاً كون الوصف الجامع بين - 01:12:30

من المقتص والمقيس عليه شبيهاً. وهو أقسام متعددة فيدخل فيه قياس الدين يا له قياس غلبة الشيء ويدخل فيه الشبه الصوري

عند ابن علية أي فيما جرى فيه الشبه باعتبار الصورة الظاهرة فقط كما مثل الشارع. والمسنة السابعة الدوران - 01:13:00

والعمجي ويسمى بالطرد والعكس. وربما سمي الطرد فقط. وهو أصطلاحاً أن يوجد الحكم كلما وجد الوصف. وينتفي كلما انتهى

فحال كونه مناسباً للحكم أو محتملاً للمناسبة. ثم ذكر رحمة الله تعالى أنه يوجد في سورة واحدة ويوجد في صورتين كما مثل فمثل

لوجود - 01:13:30

في صورة واحدة لعصير التفاح فإنه كان مباحاً قبل السكارا. فلما اسكن حرب فإذا تخل صار خلا حل لزوال السكار منه. فدار الحكم

مع العلة وجوداً وعدم. أي اثباتاً ونفيها - 01:14:10

ومثل للثاني بدورانه معه وجوداً وعدم في صورتين كالقمح والكتان. فإن الريا وجد في الأول لما وجد فيه طعن لفتح الطاء ويجوز

ضمها. والواول أولى ذكره الفيومي في المصباح المنير وعدم في الكتان لما عدم فيه الطعم. فإنه لا يتقوث به ولا يكون مطعوماً -

01:14:30

دار الحكم مع الوصف وجوداً وعدم في محلين هما القمح والكتان فووجد في القمح في الكتان ثم ذكر المسلك الثامن وهو الدوران

الوجودي فقط عرفه أصطلاحاً بقوله أن يوجد الحكم كلما وجد الوصف ولا ينعدم كلما انعدم. وهو أخص من النوع فان النوع -

01:15:00

السابق يكون الدوران فيه وجودياً وعدمياً. أما هذا النوع فيكون الدوران فيه وجودياً. ثم الذكر رحمة الله تعالى أن هذا المسلك مردود

عند الجمهور. لأن الصحابة رضي الله عنهم أي في أحكامهم التي تكلموا بها في النوازل المستجدة لم ينقل عنهم إلا العمل بالوصف -

01:15:30

المناسب دون غيره. لأن غير المناسب لا يتضمن جلب مصلحة ولا درء مفسدة ثم ذكر المسلح التاسع وهو تنقيح المنار. وهو أصطلاح

ان يرتب الشارع حكماً على معنى فينقحه المتجهد بان يطرد المعنى الخاص عن اعتبار الشارع. وبعبارة اوجز يقال تنقيح - 01:16:00

أصطلاحاً هو تهذيب العلة. أي تنقيتها مما لا تتعلق لها به. كما مثل في لحوق حكم التشطير في حج الزنا لا بملاظحة كون من لحقه الحد

هو الإناث من الرخيص بل باعتبار كونه رقيقاً - 01:16:30

فيقع في الرجال والنساء على حد سواء وختم بعاشرها وهو تحقيق المنار وهو تحقيق وجود العلة المتفق عليها على كونها علة

حكم الأصل في الفرع. أي استخراج العلة التي - 01:16:58

علق بها الحكم. وهذا النوع لابد من الاجتهاد فيه في كل زمان. لأن الحكم على النواقل متوقف على تحقيق مناطقها أي استخراج تلك

العلة التي ثبت بها الحكم كما بما نقله عن صاحب الضياء اللامع في شرح جمع الجواجم في قوله ومنه تقدير المقدرات لنفقات

الزوجات والوالدين - 01:17:18

والآلالد إلى أخره فإن هذه من الأحكام التي تتعدد في أحوال الناس باعتبار اعرافهم فتحتاج إلى تحقيق فيها ثم قال الشارح

فالحاصل أن الحكم بتحقيق المناض من وظائف المقلدين الخلص اي - 01:17:48

الذين ليسوا من أهل الاجتهاد لانه لا ينقطع الاجتهاد فيه ابداً فيكون اجتهاداً جزئياً. والجمهور على يعني بأن يكون متعلقه ها هنا هو

تحقيق المنار. ولا يمكن اجراء الأحكام الشرعية في النوازل إلا به - 01:18:08

وهذه المسالك العشرة المشهورة العلة اجراءها الاصوليون الله تعالى على وجه التسمح في الخلط بين مناطقات مختلفة له. والا فهي تنقسم الى صعيدين احدهما اقسام الاجتهاد بالنسبة لعلة الحكم اقسام - 01:18:28

الاجتهاد بالنسبة لعلة الحكم. وهي ثلاثة انواع احدها تناقح المنارة. وثانيها احدها تحقيق المناطق. تحقيق المناطق ثانيتها تناقح المنار.

تناقح المناطق وثالثتها تخريج المناطق فهذه الانواع الثلاثة يجمعها اصل كلي وهو اقسام الاجتهاد بالنسبة لعلة الحكم اي - 01:18:58

جريان الاجتهاد في استخراج علة الحكم. فإنه يجري في ذلك وسط هذه المراتب ثلاثة تحقيقاً للمناظر وتنفيذها وتخريجاً لها. والاصل الثاني هو ما يقتصر فيه على انواع مسالك العلة انواع مسالك العلة وهي نوعان - 01:19:37

يرحمك الله احدهما المسالك النقلية وهي شيئاً احدهما النص والآخر الاجماع احدهما النص والآخر الاجماع والثاني المسالك العقلية اي مستفادة بالاستنباط اي المستفادة بالاستنباط. وهي ثلاثة اشياء. وهي ثالث - 01:20:07

ثلاثة اشياء احدها الصبر والتقسيم. احدها الدوران وجودي والعدمي. الدوران الوجودي والعدمي. وثالثها المناسبة به. وثالثها المناسبة. ولهذه الجملة بسطة ليس هذا محلها من هذا ما يناسب المقام باعتبار بيان مسالك التعليل المحتاج اليها في القياس - 01:20:57

باب القياس من اشد الابواب الاصولية التي ينبغي الاعتناء بها. لاستقال الاجتهاد اليه الخاص فان عظم الاجتهاد متوقف على اعمال القياس لأن ما كان فيه نص من كتاب او سنة او كان في - 01:21:41

اجماع صار التعويل على النص من الكتاب والسنة او الاجماع. اما ما خلا من ذلك فهو الذي يجري فيه جهاد نعم. احسن الله اليكم. قال رحمه الله تعالى باب في بيان ما هو الاصل في لا شيء قبل ورود الاحكام الشرعية - 01:22:01

قال الناظم رحمه الله تعالى باب واما الحضر والاباحة ففيهما تنازع اتاك قول فارق جملة الاشياء تبقى على الحظر والانتهاء الا الذي اباحت الشريعة وحيث لم تجد لها مبيحة. فالحضر اسمي وبه التمسك ومنه ومنه مقوم لضد - 01:22:21

سلكوا وهو وهو كون الاصل في الاشياء على اباحة سوى الذي قد حضر ان نصوم من الشارع والتفصيل صح فما ضره والمحظور ثم المنافع على الحل وذا اغفاله الاصل فخذ ما اخذ. قال الشارح رحمه الله تعالى يعني ان الحضرة التحرير والاباحة فيهما تنازع بين العلماء وذلك التنازع واتاك - 01:22:41

وان اثبته قول فريق من العلماء والابهري ومن تابعه بان جملة الاشياء اي جميعها تبقى على التحرير والانتهاء عنها. اي الترك لها حتى يدل دليل من الشريعة لان الاصل في الاشياء قبل ورود شرع التحرير وحاجته قوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه اي وما سكت عنه فلا تأخذوه وقوله تعالى - 01:23:01

يسألونك ماذا احل لهم؟ فمفهوم الآية ان الممنوع سابق عن الحل وقوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام. فمفهوم الهدي ان الانعام كانت قبل ورود الشرع محمرة فدللت هذه الآيات على ان الاشياء كلها باقية على الممنوع الا الذي اباحت الشريعة الا ما ورد فيه منها دليل على دليل من الشرع على اباحته وحيث لم تجد ايها - 01:23:21

والمجتهد بها اي في الاشياء حجة مبيحة اي ناقلة لها عن الاصل الذي هو التحرير فالحرام اسمي اي فالحرام هو وصفها اي فالحرام ووصفها بحكمها الاصلي المستصحب وبه التمسك اي ويجب التمسك به ان لم يوجد ناقل عن الاصل ومنهم اي العلماء قوم لضد سلكوا اي سلكوا مذهبها ضد - 01:23:41

هذا المذهب وذلك المذهب هو كون الاصل في الاشياء قبل ورود الشرع البقاء على اباحة شرعية. سوى الذي قد حضر نص من الشارع اي الا ما ورد في تحريره نص - 01:24:01

في الكتاب او سنة وهذا القول لا ينافي الفرق الاصباني ووافقه كثير من الشافعية وحاجته قوله تعالى هو الذي خلقكم ما في الارض جمیعا فمعنى آية ان كل ما في الارض مباح لبني ادم وقوله تعالى اعطى كل شيء خلقه. والآيات في سياق الإمتنان ولا يمتن إلا في جائز - 01:24:11

القرفي والمازري وتظهر فائدة الخلاف عند تعرض الادلة الشرعية في الشيء الواحد او عدمها بعد ورود الشرع فعلى قول اصحابي

يكون حكمه الاباحة على قولبني يكون حكمه المنع وذلك كأكل التراب. وفصل بعض الفقهاء فقال ان كان مضرا فهو منهي عن عنه كراهة او تحريما على قدر مرتبته في مضره لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر - 01:24:31

الا ضرر اي في ديننا وان كان نافعا كأكل فاكهة لمجرد انت شايفه ومأذون فيه ندبا او باحة على قدر المرتبة في النفح وهذا معنى قوله والتفصيل وصح فما ضرب من الاشياء التي انعدمت فيها الاadle او تعرضت هو المحظور اي الممنوع ثم المنافع اي ما فيه منفعة منها على الحل اي فهي باقية على الاباحة. قوله هذا اغفله الاصل - 01:24:51

ان هذا الفصل ان هذا القول المفصل تركه الاصل الذي هو امام الحرمين في ورقته وقوله فخذ ما اخذ متهم للبيت. ذكر رحمه الله تعالى في هذه الجملة مطليا اخر من المطالب الاصولية وهو بيان الحكم في الاشياء - 01:25:11

قبل بعود حكم الشرع هل هو التحرير والاباحة؟ فالعلماء مختلفون في ذلك على ما ذكره الشارخ رحمه الله تعالى مع بيان ادلة كل وأشار الى مذاهيمهم في ذلك بعبارة جامعة شيخ شيوخنا محمد بن عبد الرحمن - 01:25:31

زائرى بقوله رحمه الله واختلفوا في الاصل في الاشياء فقيه. الحظ الا ما اباحه الدليل اختلفوا في الاصل في الاشياء فقيل الحظر الا ما اباحه الدليل. وقيل ان اصلها الاباح - 01:26:01

وقيل ان اصلها الاباحة وقيل بالوقف وفيه راحة. وقيل بالوقف وفيه تناولها. وثانيها ان الاصل فيها الاباحة - 01:26:21

اي الادل بذلك وثالثها التوقف عن الجزم من حظر او الاباحة ومحل هذه المسألة هي الاعيان. دون القوال والافعال فاعمالها وفي

الاقوال او الافعال غلط وانما يجري الاستدلال بها فيما رجح عند المجتهد - 01:26:51

في الاعيان المراد الانتفاع المراد الانتفاع بها. دون انطلاق طيب القول بتعيمها في الاقوال والافعال. فان ذلك غلط من المتكلم به. فلا يسوغ ان يقول انسان في الحكم على قول او على فعل ان الاصل في الاشياء الاباحة كما لو استفتني عن قول يقال او عن فعل - 01:27:21

يفعل فاستدل القول بجوازه بان الاصل في الاشياء هو الاباحة. فهذا وضع للمسألة في غير موضعها فان المسألة المذكورة عندهم مناطها الاعيان التي يراد الانتفاع بها وليس مناطها الاقوال والافعال مناطها براءة الذمة باثباتها او نفيها بالنظر - 01:27:51

الى الدليل الشرعي فشغل الذمة بشيء اثباتا او نفي يفترق الى دليل شرعي يبين حكم القول او الفعل ولا يصلح ان يكون دليلا هذه المسألة. وذكر المصنف رحمه الله تعالى فائدة للخلاف عند تعارض الادلة. في الشيء الواحد نقا عن الطرفي والممازني - 01:28:21

فقال قال القرافي والممازني وتظهرفائدة الخلاف عند تعارض الادللة الشرعية بالشيء الواحد او عدمها بعد ورود الشرع فعل قول الاصفهاني يكون حكمه الاباحة وعلى قول الابهري يكون حكمه المنع وذلك كأكل - 01:28:51

ترى فيتنازعه الحكم بالحظر والاباحة بحسب الاصل الكلي الذي جزم به المجتهد. فان كان حكم في اعيان قبل ورود الشرع انها على الاباحة حكم بابحته وان كان يرى الحظر فيها كان حكمه - 01:29:11

المنع منه ثم ذكر رحمه الله تعالى تفصيلا ذكره بعض الفقهاء وهو انه ان كان مضرا فهو منهي عنه كراهة او تحريما على قدر مرتبته. وان كان نافعا فهو مأذون فيه - 01:29:31

نديا او باحة على قدر مرتبته في النفع وهو قول بعض المالكية وهذه المسألة من زوائد النظم على قصدي والمقدم في هذه المسألة هو ما ذكره شيخ شيوخنا محمد الامين الشنقيطي رحمه الله - 01:29:51

على في نشر الورود ومذكورة اصول الفقه ان الاشياء تنقسم الى طباعة اقسام احدها ما كانت مصلحته اي منفعته خالصة فالاصل فيه الحل وثانيها ما كانت مفسدته اي ضرره خالصا. فالاصل فيه الحظر - 01:30:11

وثالثها ما خلا من المصلحة والمفسدة. ما خلا من المصلحة والمفسدة. وهذا مفروض بعها مفقود وقوعا. وهذا مفروض ذهن مفقود وقوع. فلا يتعلق به حكم اذ ليس شيء خاليا من المنفعة والمضر اي المصلحة والمفسدة - 01:30:56

ورابعها ما اشتمل على مصلحة وفسدة مع ما اشتمل على مصلحة وفسدة مع فالحكم بالنظر الى الغالب منهمما فالحكم بالنظر الى

الغالب منهما فان غلت المصلحة فالاصل فيه الاباحة وان غلت الفسدة فالاصل فيه الحظر - 01:31:38

وان تساويتا قيل ان دفع المفاسد مقدم على جلب الموت صالح فيكون حكمه الحظر. فيكون حكمه الحظر. وهذا هو الحق الحقيق  
الجامع بين الادلة الواردة في هذه المسألة. وحقيقة باعتبار الوجود يرجع - 01:32:21

الى ثلاثة اقسام لكن الثالثة ذكر تسليما للقسمة. فمتي كانت المصلحة خالصة فالاصل فيه الاباحة. ومتي كانت الفسدة خالصة فالاصل  
به الحظر. ومتي كان جاما بينهما فهو للغالب منهما فان غلت المصلحة - 01:32:51

الاصل فيه الاباحة من غلبة المفسدة فالاصل فيه الحظر. وان تساويا قدм الحظر رعاية المفاسد انها مقدمة على جلب المصالح. نعم.  
احسن الله اليكم. قال الناظم رحمه الله تعالى باب ومعنى الاستصحاب - 01:33:11

ان تصحب الاصل هذا الاشكال وعد بالدليل شرعا بعدها بحث بقدر طاقة فلتعلموا. قال الشارح رحمه الله تعالى اي تعليم شرعا وان  
تصحب الاصل ان عدم الاصل لدى الاشكال الى اشكال الحكم الشرعي بسبب تعرض الادلة الشرعية فيه. وعد بالدليل شرعا ايتها بسبب  
عدم ورود الدليل الشرعي فيه - 01:33:31

بعد ما بحث بقدر طاقة اي بعد بحث المجتهد عما يزيل الاشكال من المرجحات فلم يجده. اي وبعد بحثه عن الدليل الوارد في عين  
الواقعة فلم يجده. واستصحاب الاصل هو البقاء على انتفاء الاحكام الشرعية حتى يدل دليل شرعى عليها. وقوله فلتعلم  
ما تتميم للبيت. مثال الاستصحاب قوله بعدم وجوب صوم رجب - 01:33:51

لاجلس اصحاب عدم وجوبه وهو براءة الذمة من التكليف حتى يدل دليل شرعى على التكليف وهذا النوع من الاستصحاب متفق  
عليه ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذه الجملة مطلا اخر من المطالب الاصولية من الادلة - 01:34:11

المتنازع فيها وهو دليل الاستصحاب. وذكر الشارح ان معنى استصحاب الحال ان تستصحب الاصل اي العدم الاصل لدى الاشكال اي  
اشكال الحكم الشرعي بسبب تعارض الادلة فيه وعدم الدليل شرعا. فإذا - 01:34:31

الدليل رجع الى استصحاب العدم الاصل وهو البقاء على انتفاء الاحكام الشرعية حتى يدل دليل شرعى عليها. وهذا يسمى  
استصحاب الحال. فالاستصحاب وثلاثة انواع احدها استصحاب الحال وهو استصحاب البراءة الاصولية - 01:35:00

وهو المراد هنا وثانيها استصحاب الحكم الشرعي الثابت بيقائه وطرده. وثالثها الاستصحاب المقلوب. الاستصحاب المقلوب وهو  
ثبت امر في الزمن الثاني لثبوته في الاول وهو ثبوت امر في الزمن التالي لثبوته في الاول - 01:35:36

واول هذه الاقسام هو معتبر الانظار. لأن الثاني ثابت بالدليل الشرعي. والثالث هو عكس استصحاب الحال فهو مستفاد منه.

وللاصوليين رحمهم الله تعالى في بيان حقيقة استصحاب الحال. واحسن حدوده. والله اعلم ما ذكره ابن القيم في اعلام - 01:36:14

موقعين اذ قال هو استدامة اثبات ما كان ثابتا ونفي ما كان منفيا واستدامة اثبات ما كان ثابتا ونفي ما كان منفيا نعم احسن الله  
اليكم. قال رحمه الله تعالى باب في الترجيح في بيان اوجه الترجيح بين الادلة المتعارضة. قال الناظم رحمه الله تعالى اما الادلة  
فقد - 01:36:44

منها على القاف حكم المنجل وموجب العلم على موجب ظن والنوى قدمه على قيس يعني وقدم القيس الجالي على الخاف والانتاج  
في بشأن يصرف عن صحبة الحال كفى والا فاستصحاب الحال الذي تجلى. قال الشارح رحمه الله تعالى يعني ان الادلة الشرعية  
المتعارضة يقدم الجلي منها للواظب - 01:37:15

الدلالة على الخفي منها في الدلالة وذلك كالحقيقة بعض المجازي والظاهر مع التأويل. وموجب وموجب العلم مقدم على موجب على  
موجب ظم. يعني ان دليل الموجب اي المفيدة للعلم يقدم عند التعارض على الدليل المفید للظن. وذلك كخبر التواتر فانه يقدم على  
خبر الاحد اذا عارضه. لأن المتواتر يفيد العلم الضروري - 01:37:35

لا احد يفيد الظن فقط والنطق قدمه على قيس يعني النص من الكتاب او السنة يقدم على القياس اذا تعارض معه الا اذا كان  
النص عام فيخصص بالقياس وقال فما لكم فقال ان القياس يقدم على خبر الاحد من السنة لأن القياس متضمن للحكم والحكمة معا.

والخبر متضمن للحكم فقط. وقد - 01:37:55

وأقدم القياس الجلي على الخفي يعني ان القياس الجلي كقياس العلة وقدمه على القياس الخفي كيف قياس الشبه اذا عرض وان تجد في النطق شيئا يصرفه عن صحة الحال اي - 01:38:15

واذا وجدت في نص الكتاب او السنة شيئا اي دليلا يصرف عن اصحاب الاعدام الاصلية. كفى اي فان ذلك يكفي في الصرف عنه اي فيعمل بالدليل الشرعي ويترك الاستصحاب والا فاستصحب الحال الذي تجلى اي والا يوجد دليل شرعي صارخ عن الاستصحاب فانه يجب العمل به على المجتهد بان يحكم بانتفاع الاحكام الشرعية - 01:38:25

لان الاصل براءة الذمة من التكليف حتى يدل دليل شرعي على التكليف. عقد المصنف رحمه الله تعالى بابا اخر بين فيه مطلاعا من مطالب الاصولية ترجم له بقوله باب في الترجيح اي في بيان اوجه الترجيح بين الادلة المتعارضة - 01:38:45

المراد بالتعاظم توهם ذلك في نظر المجتهد والسمت الجامع لما يرجح على غيره كون القوة في جانبه. فمتنى كانت القوة في احد الجانبين قدم الاقوى على مقابله ومن فروع ذلك تقديم موجب العلم على موجب الظن. كتقديم المتواتر الموجب للعلم - 01:39:05 وروني على الاحادي المفيد للظن فان التواتر اقوى في ثبوته من الاحاديث. وكذا من تقديم النص من الكتاب والسنة على القياس. لان النص نقلی والقياس عقلي فالنص مقدم على القياس. والمراد بالنص الكتاب والسنة - 01:39:35

واطلاق ذلك على الكتاب والسنة هو اصطلاحات علماء البحث والمناظرة ثم وهذا الى الفقهاء والاصوليين فصاروا يستعملونه بهذا المعنى. وان كان النص عندهم على المشهور واحد من دلالات الالفاظ كما تقدم من انه ما لا يحتمل الا معنى واحدا لكنهم استعملوه بالمعنى الشائع - 01:40:05

عند علماء الجدل سهولة دلالته على المقصود من دليل الكتاب والسنة. ومن فروع ذلك تقديم القياس الجلي يعني القوي على القياس الخفي فالقياس الجلي وهو الظاهر القوي والبين يقدم على الخفي الذي دخله ظرف تقديم قياس الدالة على قياس - 01:40:35 الشبه ومن فروعه ايضا تقديم الاخذ بما جاء في الدليل على استصحاب الحال الا ان عدم الدليل فعند ذلك يعول على استصحاب الحال. نعم. احسن الله اليكم قال الناظم رحمه الله تعالى ومن شرائط اخي الافتاء ان يأبل بباب احسن الله اليكم - 01:41:05

قال الناظم قال باب ومن شرائط اخي الافتاء ان يكون عالم بفقهه يجمعان اصلا هو فرعا وخلاف مذهب وكامل الآلة في من له من النقد والاجتهاد وعارفا بماخذ الرشاد يحتاجه في باب الاستنباط كالنحو واللغة في التعاطي. كعلم احوال الرجال - 01:41:34 النقلة وعلم تفسير الآية المنزلة واردة تختص بالاحكام وخبر فيها عن اتهام. قال الشارح رحمه الله تعالى باب اي في وخبر فيها عن التهامي بالفتح بالفتح احسن الله البلد تهامة بالكسر والنسبة اليها على غير قياس - 01:41:54

تهمامي بفتح التاء. نعم احسن ايه واردة تختص بالاحكام وخبر فيها عن التهامي. قال الشارح رحمه الله تعالى باب في بيان شروط الاجتهاد واوصاف المجتهد التي تجوز لهم الفتوى بالمنصوص وغيره - 01:42:14

الصحيح والضعيف اذا ترجح عنده بمقتضى نظره بدليل. ومن شرط اخره ان يكون عالما بفقهه يجمعان اصلا وفرعا وخلافا مذهبها. يعني انه يشترط في المفتى اي المجتهد الذي يفتى بالمنصوص وغيره ان يكون عالما بجمع الفقه اصوله وهي الدلائل الاجمالية والقواعد. وفروعه وهي المسائل المدونة في كتب الفقه والخلاف اي مسائل الخلاف بين العلماء - 01:42:30

اذهبي مذهب امامه اذا كان مجتهدا في المذهب وفائدة معرفة معرفته لمسائل الخلاف ليذهب الى قول منه لثلا يخرق الاجماع باحداث قول اجمع على نفيه وكامل الآلة فيما انتدب له من النقد والاجتهاد اي يشترط فيه ايضا ان يكون كامل الآلة فيما تهيأ له اي مكملا لالات الاجتهاد - 01:42:50

والانتقاد على المجتهدين قبله ومعه وذلك بان يكون عارفا بما قد الرشد الذي يحتاجه اي عالما بالالات المحتاج لها التي يؤخذ من الرشاد اي الى استخراج الاحكام الشرعية من الكتاب والسنة في باب الاستنباط. اي استنباط الاحكام منها. وتلك الالات كالنحو اي معرفة ميزانه واللغة اي لغة العرب - 01:43:10

التعاطي اي المتعاطيات المتداولة بين الناس. ومعنى ذلك انه لا يشترط في معرفة غريب اللغة ولا غريب النحو. كعلم احوال الرجال

النفلة اي الرواية الاحاديث ليأخذ برواية المقبول منهم دون المجرور. قال الحطمي واذا اخذ الاحاديث من الكتب التي التزم فيها مصنفوها تخریج الصحيح كالموطاً - 01:43:30

البخاري ومسلم لم يحتاج الى معرفة الرجال. وكعلم تفسير لآلية منزلة واردة تخص بالاحكام. اي الشرط فيها ان يكون عالما بتفسير الآيات القرآنية المنزلة من عند الله التي تختص بالاحكام الشرعية. قال الحطاب ولا يشترط فيه ان يكون حافظا للقرآن ولا لآيات الأحكام منه. وكعلم - 01:43:50

خبر فيها عن التهامي اي وكعلم الاخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاحكام الشرعية فانه يشترط فيه بالا يجتهد لان لا فيما فيه نص قال الحطاب ولا يشترط فيه ان يكون عالما بجميع الاحاديث والآثار الواردة في الاحكام ولا معرفة غريب الحديث ولا ولا تفسيره. قال الناظم - 01:44:10

رحمه الله تعالى وشرط مستفت تأهل لي ان يقلد المفتى بفتیة تفجأ قال الشارح رحمه الله تعالى يعني انه يشترط في المستفتى ان يكون متأهلا لتقلید المفتی في الفتوى الفاجعة النازلة والتأهل للتقلید هو ان يكون غير متأهلا للاجتهاد. وعالما بما يجوز تقلیده والمجتهد وما يقلد فيهم والاقوال والافعال - 01:44:30

لان من لم يتأهل للتقلید لا يزوله الاستفتاء. قال الناظم رحمه الله تعالى وليس للعالم ان يقلد. اذ قد تمكן من ان يجتهد. قال الشارح رحمه يعني ان العالم وهو من كملت فيه اوصاف المجتهد لا يجوز له ان يقلد عالما غيره في نازلة حدثت له لان قدرته على الاجتهاد تمنع ذلك. وهذا هو الصحيح وقيل - 01:44:50

ذلك اذا كان قاضيا وضاق عليه الوقت قال ماضي رحمه الله تعالى تقلیده قبول قول القائل بدون حجة لدفع الصائل. قال الشارح رحمه الله تعالى يعني ان التقلید في الفقهى وقبول قول القائل ذو حجة يذكرها دفع الصائل اي المخالف له فيه. قال الناظم رحمه الله تعالى فادعوا على هذا قبول قول من؟ صلاتها عليه الله - 01:45:10

كم؟ قال الشارخ رحمه الله قال ايفا على القول بان التقلید هو قبول قول القيل بدون حجة يذكرها لمن قلده يجوز ان يدعى اي يسمى قبول لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يروى عنه من الاحكام تقديرًا له صلى الله عليه وسلم لانه يجب العمل بقوله وان لم يذكر دليل الحكم. قال الناظم رحمه الله تعالى وبعضهم يقول بل هو - 01:45:30

قبول من قائل لم تدرى من اين يقول. قال الشارح رحمه الله تعالى يعني ان بعض العلماء يقول في تعريف التقلید. انه قول القول من قائل وانت لا من اين اخذ ذلك القول وعلى هذا التفسير؟ آآ قول ماض فحيث فحيث فحيث قلنا كان بالقياس يقول في الاحكام اذى الناس - 01:45:50

شغلنا تسمية القبول لقوله التقلید في المنقول. قال الشارح رحمه الله اي فاذا قلنا انا اذى الناس اي النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس. اي يجتهد الاحكام الشرعية فانه يسوغ لنا ان نسمي قوله قبول قوله صلى الله عليه وسلم الذي لم نعلم مأخذة هل هو وحي او من اجتهاده صلى الله عليه وسلم تقلیدا - 01:46:10

وان قلنا انه لا يجتهد فلا يسوغ لنا ان نسمي تقليل الاستناده الى الوحي. واجتهاده صلى الله عليه وسلم مختلف فيه وال الصحيح جوازه ووقوعه. وهو الذي رجحه ابن الحاجب وغيره وعليه فانه لا يخطئ وحجه قوله تعالى لتحكموا بين الناس بما اراك الله. وقيل لا يجوز في حقه الاجتهاد - 01:46:30

لانه متمكن من الوحي والحجة قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى. فقد حصل الله تعالى ما ينطق به النبي صلى الله عليه وسلم في الوحي. وهذا هو مذهب - 01:46:50

الجمهور وقيل يجوز في حقه الاجتهاد بالاراء الدنيوية والاحروب ولا يجوز بالاحكام الشرعية. قال الناظم رحمه الله تعالى وادعوا بالاجتهاد بذل الوضع في بلوغ الاغراء الاغراض لدى التصرف. قال الشارح رحمه الله تعالى يعني ان الاجتهاد في في اصطلاح اهل الشرع هو بذل ذي التصرف. اي المجتهد وسعه - 01:47:00

او اي طاقتة في بلوغ غرضه الذي هو تحسد ظن بحكم شرعى بالنظر في الادلة الشرعية التفصيلية. قال الناظم رحمه الله تعالى

واياكم مجتهدا مستكملأ. لآلة اجتهاد محصلا قال الشارح رحمة الله تعالى يعني ان المجتهد سواء كان مجتهدا مطلقا او مجتهدا في المذهب وهو متمكن من تخریج غير المنصوص على المنصوص لامامه او - [01:47:20](#)

اذا في الفتوى وهو المتمكن من ترجيح قول اخر اذا كان مستكملأ لالات الاجتهاد ومحصلا لها. قال الناظم رحمة الله تعالى فهو متى اجتهد في الفروع وصادف الصواب في المشروع كان له اجران وهو ما اجتهد واططا الصواب ذو الاجر فقط. قال الشارح رحمة الله تعالى اي - [01:47:40](#)

فاما اجتهد في الفروع الشرعية الظنية وصادف الصواب في المشروع اي فيما شرعه الله في نفس الامر فانه يكون له اجران اجر على اجتهاده واجر على اصابته هو ما اجتهد واططا الصواب ذو الاجر فقط يعني ان المجتهد اذا اجتهد في الفروع الظنية واططا الصواب ان المشروع في نفس الامر فله اجر فقط اي اجر واحد - [01:48:00](#)

وهو على اجتهاده لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصابه اجران وان اخطأ فله اجر. قال الناظم رحمة الله تعالى ولا يقال كل اجتهاد يكون في اصول الاعتقاد - [01:48:20](#)

قطعا المصيبة الى تصويب من ؟ بل لا يؤدي كالنصاري وكمن. تمدسووا او اشركوا او او الحدوا. فيما ادعوا من شركهم وجحدوا قال الشارح رحمة الله تعالى اي ولا يقال ان كل مجتهد في اصول الاعتقاد القطعي مصيب او اي موافق للصواب اذ القول بذلك لا تصويب من ؟ ظل يؤديك النصارى - [01:48:30](#)

وكمان تمجسوا او اشركوا او الحدوا فيما ادعوا من شركهم وجحدوا اي لان القول بتصويب كل مجتهد في الاصول الاعتقادية القطعية يؤدي الى تصويب اجتهاد الفرق الضالة الذين المبتدعة والكافر في اعتقادهم كما نصر المعتقدين ان الله ثالث ثلاثة عيسى ومريم. تعالى الله عن ذلك وكالمجلس في اعتقادهم ان للعالم الهلين اثنين النور والظلم - [01:48:50](#)

وكالمشركين في نفيهم التوحيد وبعثة الرسل والميعاد في الآخرة كالملاحدين من هذه الأمة وهم معتزلة في اعتقادهم نفي صفات الله تعالى والقدرة في اعتقادهم وان للعبد قدرة يخلق بها افعاله وامثاله كالمجسمة والحلولية. وما يؤدي الى تصويب هذه الاعتقادات الفاسدة باطل اجماعا لانها اكاذيب زينها الشيطان له ما اثبت - [01:49:10](#)

في قلوبهم تعالى الله ربنا عما يقول الكاذبون علوا كبيرا بل هو الخالق لكل شيء وليس كمثله شيء. وهو السميع البصير وهو الفاعل المختار يفعل ما يشاء. لا يسأل عن ما - [01:49:30](#)

قال وهم يسألون وما مشى عليهم ماظمرون ان المصيبة في من المجتهدين في الفروع الظنية واحد غير معين وله الاجران. وان ما عداه مخطئ وله اجر واحد وصححه وهو مذهب - [01:49:40](#)

ثم شرع يبين دليله فقال دليل من قال فليس كل مجتهد يصيب مستقل من خبر مصحح مصحح مصحح من من اجتهد ثم مات اخطأ له اجر فرض ووجهه ذا الدليل ان المجبى خطاءه - [01:49:50](#)

فورا وطروا صوابا. قال الشارح رحمة الله تعالى يعني ان دليل القائل بأن ليس كل مجتهد في الفروع الظنية مصيبا. بل المصيب واحد غير معين مأخوذ من خبر اي حديث مصحح وهو حديث الصحيحين من اجتهد ثم اصاب فله اجران. ولفظ الحديث من اجتهد واصاب فله اجران. اي اجر على اجتهاده واجر على - [01:50:10](#)

اصابته اي موافقته الصواب عند الله. وقال صلى الله عليه وسلم في ذي خطأ اي في المجتهد الذي اخطأ صواب. من اجتهد ثمة اخطأ فله اجر فرض لفظ الحديث من اجتهد واططا فله اجر واحد اي اجر اجتهاده فقط. ووجه ذا الدليل اي وجه الدلالة منه على ان المصيبة من المجتهدين في الفروع الظنية واحد - [01:50:30](#)

معين ان المجبى صلى الله عليه وسلم خطأ اي مجتهدا فورا اي مرة وتورا صوبا اي ومرة جعله مصيبا وفي ذلك اوضح دليل على انه ليس بكل مجتهد مصيبة. وفي الحديث رد على القائل بذلك والقاضي منا والشيخ ابو الحسن. ختم المصنف رحمة الله تعالى المطالب الاصولية - [01:50:50](#)

المبينة في هذا الكتاب لباب يتعلق بالاجتهاد المتضمن احكام المستفتى. واستفتح ذلك بذكر ما يشترط في المجتهد وهو المفتى اي

المخبر عن الحكم. كما ان المستفتى هو المستخبر عن الحكم. والاصل ان يكون - 01:51:10

في مجتهاها وان يكون المستفتى مقلدا. فالدلالة على الاجتهاد هنا في الخبر لقوله مفتيا والخبر عن التقليد هنا بذكر المستفتى.

ففاتحة هذا الباب ما ذكره انه يشترط في المفتى اي المجتهد الذي يفتني بالنصوص وغيره ان يكون عالما - 01:51:40

الفقه اصوله وهي الدلائل الاجمالية والقواعد وخضوعه وهي المسائل المزولة في كتب الفقه وهذا العلم بالفقه واصوله لا يقصد به ان

يكون علما بالفعل وانما يجوز ان يكون علما بالفعل او بالقوة القريبة منه. اي الممكنة من الفعل فيكون - 01:52:10

مستحضرها جملة مستكثرة مما يتعلق بالفقه اصلا وفرعا. وذلك لاستحضار فعلي وتكون له قوة قريبة من الفعل اي قدرة قريبة من

الفعل تمكنه من الاحاطة علما بما لم يكن حاضرا عنده من العلم بمسألة من المسائل المتعلقة بالفقه اصلا وفرع - 01:52:40

عن ثم ذكر ان فائدة معرفته لمسائل الخلاف ليذهب الى قول منه لان يخرق الاجماع باحداث قول اجمع العلماء على نفيه فمن كان

جاهلا بخلاف الفقهاء وتكلم في المسألة دون طلب علم معرفة خلافهم ربما احدث قوله على خلاف - 01:53:10

الاجماع بجهله بان هذه المسألة هي من المسائل الاجماعية او من المسائل الخلافية فيقع في احداث بقول اذا خفي عليه كون المسألة

مجمعا عليها. ثم ذكر من شرطه ان يكون كامل الالة بما - 01:53:40

تهيأ له اي محسلا الة الاجتهاد. مما يحتاج الشارح اي عالما بالآلات المحتاج لها. وذلك على القدر المحتاج اليه منها. فليس

كل العلوم الالية يحتاج اليها في الاجتهاد وانما يحتاج لجملة منها كأصول الفقه وقواعد النحو والصرف - 01:54:00

واشباه ذلك وهذه العلوم المحتاج اليها لا يحتاج الى جملتها تامة بل ارجو من كل علم ما يقام به عماد الفهم في الكتاب والسنة دون

الانبساط في احتواء فروعه وشذوره المتفرق - 01:54:30

فلا يطلب من المجتهد ان يحتوي على جميع وسائل النحو او على جميع مسائل البلاغة او الصبر وانما يطلب منه ان يكون محسلا

جمهور ما يقوم به عماد فهم الخطاب - 01:54:57

ويستعين بذلك على فهم الكتاب والسنة. وهذا المهيأ متوسط بين طائفتين احدهما طائفة قيدت الاجتهاد بقيود ثقال فلم تتمكن احدا

من الاجتهاد الا بالاحاطة علما بجميع فروع العلوم الالية التي يتوقف عليها الاجتهاد. فلا يكون مجتهاها حتى يحيط - 01:55:17

المفتقر اليها الاجتهاد. والطائفة الاخرى طائفة جعلت اجتهاد حمى مستباحا يدخله كل من شم رائحة العلم وان لم يدرره ولم بس

لباسهم بل زاد الامر سوءا حتى صار الاجتهاد حظا لكل متكلم ولو لم يشم - 01:55:57

العلم ولا تعاطاه ساعة من زمانه. والمذهب الوسط بين الطائفتين ان يطلب من المجتهد الحصول على الالة الممكنة من الاجتهاد بما

يحتاج اليه من علومه دون التوسيع فيها. وهذا هو الممكنا - 01:56:27

في قدر الناس ولا سيما في الازمنة الاخيرة. ثم ذكر الشارف رحمه الله تعالى جملة من علوم المحتاج اليها في اقامة الاجتهاد. كالنحو

واللغة وجرح الرواية وتعديلهم والمقصود من العلم بجرح الرواية وتعديلهم هو ايجاد مكنة في الحكم على الاحاديث - 01:56:57

قبولا وردا ويغنى عن ذلك ما ذكره الخطاب الرعياني انه ان اخذ الاحاديث من الكتب التي التزم فيها تحرير الصحيح كالموطأ

والبخاري ومسلم لم يحتاج الى معرفة الرجال. لانه استغنى - 01:57:27

عن هذه المعرفة بكون الاحاديث مأخوذه من كتب انتزع مصنفوها تحرير الصحيح ومحل الصحيح في الموطأ ما كان موصولا دون

بلاغاته رحمه الله تعالى فان الاصل فيما كان ووصولا هو الصح. ولا يكاد ينتقد منه شيء الا بالقدر الذي انتقد من - 01:57:47

البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه وهذا وجه من جعله صحيحا لانه قال ان بلاغات ما منزلة معلقات البخاري فاما ان البخاري

مزج كتابه بمعلقات فان مالكا مزجا اجابه ببلاغات والحججة عند كل هو في الموصول. فبه يثبت اسم الصحيح للموطأ - 01:58:17

البخاري معا ومن تلك العلوم المحتاج اليها تفسير الآيات القرآنية ومحله ما تعلق منها بالاحكام الشرعية وهي المسممة بآيات الاحكام.

وذكر المصنف نقلها عن الرعين انه قال ولا يشترط فيها ان يكون حافظا للقرآن ولا آيات الاحكام منه وانما يشترط علمه - 01:58:47

بها وهذا ان امكن من جهة النظر لا يمكن من جهة ممارسة والفعل فان المكلف في الاجتهاد لا تتأتى الا بحفظ القرآن لرد بعضه على

بعض وحمل بعضه على بعض والاستعانة بذلك على في فهم والاستعانة بذلك في فهمه. فما يذكره - 01:59:17

بعض الاصوليين من عدم اشتراط ذلك هو من جهة النظر المجرد عن ممارسة الاجتهاد. اما نظري الى ممارسة الاجتهاد فان صدق اسم المجتهد على احد لا يتأتى مع تخلف حفظ القرآن - [01:59:47](#)

اعنه وذكر من العلوم المحتاج اليها ايضا العلم بالاخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم لئلا فيما فيه نص اذا اجتهد فيما ورد فيه النص. ونقل المصنف عن الخطاب الرعيني انه قال ولا - [02:00:07](#)

فيه ان يكون عالما بجميع الاحاديث والآثار الواردة في الاحكام ولا معرفة غريب الحديث ولا تفسيره. لكن التوسع فيه لذلك بكثرة المحفوظ وفهم تلك الاحاديث ومعرفة غربيها اعون في متانة - [02:00:27](#)

الاجتهاد واصدق في صحة الاتصاف به. ثم ذكر رحمة الله تعالى من شروط المستفتى وهو المخلد ان يكون صالحا للتقليد فلا يكون متأهلا للاجتهاد. فمتي لم يكن صالحا للاجتهاد صار مقلدا اما مع القدرة على الاجتهاد فانه يتطلب منه ذلك. ثم ذكر - [02:00:47](#)

من مسائل الباب ان من كان مجتهدا فلا يجوز له ان يقلد غيره منزلة حدثت لاتصافه بالاجتهاد. وقيل بل يجوز له ذلك وهو الصحيح ان المجتهد يجوز له تقليد غيره من المجتهدين. لداع اقتضى ذلك. كضيق الوقت او - [02:01:17](#)

توقف قدرته عن معرفة الراوح في مسألة بنظره وعدم وفاته من اجتهاد عول على تقليد مجتهده اخر. ولا يقبح ذلك في قيامه بوظيفة الاجتهاد لأن تقلیده غيره وقع لعارض دعا الى ذلك فاستبيح التقليد مع مكتنته من الاجتهاد - [02:01:47](#)

العارض المذكور ثم ذكر رحمة الله تعالى حد التقليد في اصطلاح الفقهاء وان التقليد في اصطلاح الفقهاء هو قبول قول القائل بدون حجة. وقيل ايضا انه قبول قول قائل وانت لا تدري من اين اخذ ذلك القول كما قال بعضهم يقول بل هو القبول من قائل لم تدري - [02:02:17](#)

اين يقول والمقدم ان التقليد اصطلاحا هو تعلق العبد بمن ليس حجة لذاته في حكم شرعى. تعلق العبد بمن ليس حجة لذاته في حكم شرعى وذكر المصنف رحمة الله تعالى الخلافة - [02:02:47](#)

في قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم هل هو تقليد؟ ام لا؟ وال الصحيح ان قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس تقليدا. لأن شرط التقليد ان يكون تعلقا بمن ليس حجة لذاته. والنبي - [02:03:17](#)

صلى الله عليه وسلم حجة لذاته فهو المرسل اليها من الله سبحانه وتعالى. فلا يكون تقليدا. ثم ذكر رحمة الله تعالى مسألة مولدة على القول الثاني في حقيقة التقليد وهو قبول قول القائل من غير - [02:03:37](#)

لمعرفة مأخذة. وهي هل النبي صلى الله عليه وسلم يقع منه الاجتهاد او لا يقع منه الاجتهاد. وال الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم يقع منه الاجتهاد ولا يقر على الخطأ فيه. ولو قدر وقوع الخطأ منه صلى الله عليه وسلم فيه فانه لا يقر - [02:03:57](#)

على ذلك كما وقع في اسارة بدر ثم ذكر المصنف رحمة الله تعالى حقيقة الاجتهاد فقال يعني ان الاجتهاد في اصطلاح اهل الشرع وبذل للتصرف اي المجتهد وسعه اي طاقته في بلوغ الغرض الذي هو تحصيل ظن بحكم شرعى بالنظر بالادلة الشرعية التفصيلية.

وهو بعبارة - [02:04:27](#)

اج بذل الوسع من متأهل للنظر في الادلة بذل الوسع من متأهل للنظر في الادلة لاستنباط حكم شرعى لاستنباط حكم شرعى. فمتي وجد هذا المعنى سمي اجتهادا؟ وان بذل الوسع من غير متأهل - [02:04:57](#)

نظري لم يسمى اجتهادا وكذا لو كان بذلك في غير استنباط حكم شرعى فلا يسمى اجتهادا ثم ذكر رحمة الله تعالى ان المجتهد المستكمل لللة ايا كان ركبته سواء كان مجتهدا مطلقا او مجتهدا مقيدا فانه متى اجتهد فانه اذا - [02:05:27](#)

اصاب فاز باجرين. واذا اخطأ فاز باجر. فالاجران هما اجر الاجتهاد والاصابة للحق والاجر هو اجر الاجتهاد فقط. والاصل في ذلك حديث عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم - [02:05:57](#)

مقال اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران. واذا حكم فاجتهد ثم اخطأ فله اجر واحد اخرجه بهذا اللفظ. واما اللفظ الذي ذكره المصنف مختصرا اذا اجتهد الحاكم الى اخره - [02:06:17](#)

فرواه احمد من حديث جابر واسناده ضعيف. وقول الشارح رحمة الله تعالى اذا اجتهد في الفروع الشرعية الظنية مصير منه الى

تخصيص الاجتهاد بالفروع الشرعية الظنية وهي المسماة بالفقهية والصحيح ان الاجتهاد يقع في - 02:06:37  
والعلميات اي في الخبريات وهي العقائد والطلبيات وهي الفروع الفقهية لكن امكانه فيما يقبل ذلك لكن امكانه بما يقبل ذلك. فمتي قبلت المسألة بهذا صح ذلك سواء كان في باب العقائد الخبرية او في باب - 02:07:07

بالطلبيات العملية. وعظم باب العقائد الخبرية لا يقبل الاجتهاد. لكن يوجد فيه في مسائل من المسائل في هدية كالاختلاف في رؤية المؤمنين ربهم في رؤية الكفار ربهم يوم القيمة هذه مسألة اجتهاودية ولأهل السنة فيها ثلاثة اقوال لاصحاب الامام احمد وغيرهم ذكره ابو العباس - 02:07:37

ابن تيمية رحمه الله تعالى. فتخصيص الاجتهاد في الفروع الظنية لا دليل عليه. بل الادلة مطلقة لهذا وهذا وهو قول جماعة من اهل العلم. ثم ذكر بعد ذلك مسألة اخرى. تسمى - 02:08:07

بمسألة تصويب المجتهدين المذكورة في قوله ولا يقال كل ذي اجتهاد يكون في اصول الاعتقاد قطعا مصيبا الى آخره هو تصويب المجتهدين مسألة لها مأخذان. احدهما اصابة الاجر والآخر اصابة الحق. فاما اصابة الاجر فمقطوع - 02:08:27

يرحmk الله. فمقطوع بوقوعها لكل مجتهد متأهل للنظر. فهو يصيّب اجر الاجتهاد قطعا ربما اصاب اجر الاصابة فصار له اجران. واما اصابة الحق في نفسه فليست حظا لكل مجتهد. بل من المجتهدين من يصيّب الحق ومنهم من لا يصيّب الحق - 02:09:00

كبار ما اداه اليه اجتهاوده. وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من عيب القول بتتصويب لكل مجتهد في الاصول الاعتقادية انه يؤدي الى تصويب اجتهاود الفرق الضالة من المبتعدة والكافرة الى اخره - 02:09:30

لا محل له هنا لانه اجتهاود فيما لا يقبل الاجتهاود. هذا من جنس ما يقال انه اجتهاود في مقابل النص وقد عبر هو بعبارة تؤدي ذلك وهي قوله في الاصول الاعتقادية القطعية لان القطعية - 02:09:50

لا يدخله الاجتهاود. فلا سبيل الى تصويب عقائد هؤلاء وتصحیح اجتهاودهم لان انهم ازدادوا في محل لا يقبل الاجتهاود. اما لو كان المحل قابلا للاجتهاود ولو في المسائل العقدية كما مدننا - 02:10:10

انفا وله نظائر. كيف باقي بعظام انواع الشفاعة؟ فاثبات بعظام انواع الشفاعة هو من القول في العقائد الخبرية ويجزي فيه الاجتهاود بين اثباتها او نفيها عند جماعة من اهل السنة. ومن فروع الشفاعة ما وقع - 02:10:30

الاختلاف نسبيا واثباتا بين جماعة من المقدمين في علمه. كابن عباس ابن تيمية وابن القيم رحمهم الله قال فانهما السلف في شيء من فروع الشفاعة اثباتا ونفيا بما ليس هذا محل بيانه ولكن المقصود امكانية وقوع - 02:10:50

الاجتهاود في المسائل العقدية لكن ما كان قابلا للاجتهاود دون ما كان لا يقبل الاجتهاود. ثم رجع الى ذكر الدليل الدال على ان ليس كل مجتهد مصيّب وهو حديث عمرو بن العاص المتقدم وخصه بالفروع الظنية. ففي هذا التخصيص نظر. والصواب ان يقال -

02:11:10

ان محله فيما يقبل الاجتهاود دون القطعيات التي لا تقبل الاجتهاود سواء كان في باب الخبر او في باب الطلب ثم ختم بحثه بقوله وفي الحديث رد على القائل بذلك لان كل مجتهد مصيّب وهو القاضي منا - 02:11:42

يعني من المالكية وهو القاضي ابو بكر الباقياني. فالقاضي اذا اطلق عند المالكية فهو ابو بكر الباقياني في علوم الاعتقاد واصول الفقه. واما في المسائل الفقهية فانهم يريدون به القاضي - 02:12:09

عياض ثارة وقوله والشيخ ابو الحسن يعني الاشعري. نعم. احسن الله اليكم. قال ما رحمه الله تعالى والله جل بالصواب اعلم ان تعالى جده واحكمه والحمد لله وصلى الصمد على المسمى عنده محمد ثم على اصحابه - 02:12:29

نجوم نجوم الاقتداء للعلوم. وتم ما قصدته اشي ووافق الرجاء محكمة. مقتضايا مني مزيد الشكر فالشكر لله نهاء الكفر. قال الشارح رحمه الله تعالى يعني ان الله تعالى جده اعلم بالصواب واحكم. اي اعلم بالحكمة وهي وضع الشيء في موضعه من اى - 02:12:49

من عباده والحمد لله لا يستحقه الا الله. وصلى الصمد اي ونطلب من الله الصمد اي الذي يصمد اليه في الحوائج دوام الصلاة اي الرحمة على المسمى عنده في الازل محمدا اي محمد صلى الله عليه وسلم سماه بذلك لكثرة محامده. لان انس ما يرام حامدوا -

رسالته لانه رحمة لجميع المخلوقات. ثم نطلب الصلاة على اصحابه جمع صاحب وهو من لقيه مؤمنا به. النجوم نجوم الاقناء للعلوم اي الذين هم كالنجوم في الاهتداء بهم الى العلوم الشرعية المنجية عند الله. لقوله صلى الله عليه وسلم اصحابه كالنجوم بایهم اقتديتم اهتديتم - 02:13:29

اتم ما قصدته اي من نظم الورقات وجاء كما اشاء اي كما يحب ووافق الرجاء محكمها. اي المطلوب والمأمول حال كونه مقتضيا مني مزيد الشكر لاي زيادة شكر الله تعالى باللسان والجوارح لانه من توفيقه وتسديده وفتحه. فالشكر لله نداء الكفر اي منتهي الكثرة. وهذا اخر - 02:13:49

ما يسر الله من شرح امام العالم العلامة الولي العارف بالله الشيخ سيد محمد ابن العارف ابن العالم العارف بالله السيد الشيخ سيد المختار الكوني امام الحرميين جعله الله خالصا لوجهه الكريم ووصلة الى حضرة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم. ونفعنا الله به كما نفع باصله انه على ذلك قدير - 02:14:09

جديد وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين وعلى الله واصحابه اجمعين وتابعهم وتابعى التابعين لهم باحسان الى يوم الدين واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين. ختم الشالخ رحمه الله تعالى كتابه ببيان المعانى المضمنة - 02:14:29 خاتمة النظم من حمد الله عز وجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وشكر الله عز وجل اعلى اتمام نعمته في وضعها هذا النظم. وكان مما ذكره في بيان تلك المعانى - 02:14:49

قوله رحمه الله ونطلب من الله الصمد اي الذي تcmd اليه في الحوائج والحمد هو السيد الكامل الذي يسند اليه الحوائج. فكمال الاعراب عن معناه وبذكر كماله سبحانه وتعالى مع ذكر - 02:15:09

اليه في طلب الحوائج. الصمد السيد الكامن الذي يcmd اليه في الحوائج صمدنيته سبحانه وتعالى هي كماله لنفسه وتميله غيره. ومن ذلك قوله على اصحابه جمع صاحب وهو من لقيه مؤمنا به. وسمام حده ان يقال ان - 02:15:29

من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك. لا بد من ذكر قيد الموت على ذلك لتتم حقيقة الصاحب وقوله في بيان ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم اصحابه كالنجوم اقتديتم ابتدitem هذا - 02:15:59

حديث ضعيف جدا رواه عبد ابن حميد في مسنده وغيره. وقوله بعد مقتضيا مني مزيد الشكر لاي زيادة شكر الله تعالى باللسان والجوارح. وكذا بالقلب. فان الله الشكر هي القلب واللسان والجوارح. بخلاف الله الحمد فان الله الحمد هي - 02:16:19 القلب واللسان ثم قال في اخر كتابه جعله الله خالصا لوجهه الكريم ووصلة الى حضرة سيد صلى الله عليه وسلم اي عملا صالحا مسببا الاجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم في الاخرة اي - 02:16:49

عملا صالحا مسببا الاجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم بالاخرة. هذا هو معنى الذي ينبغي حمله عليه. وان يريد به خلاف ذلك ككونه قربة للنبي صلى الله عليه وسلم. فانه - 02:17:09

معنى باطل اختصاص طلب القرب بالله عز وجل. وحمل كلام العالم على ما يوافق الشرع اولى من حمله على ما يخالف الشرع. وبتمام هذه الخاتمة يكونوا قد فرغنا بحمد الله سبحانه وتعالى - 02:17:29

من شرح هذا الكتاب وقراءته نظما وشرعا وهما كتابان فالنظم من احسن ما عقدت به معانى الورقات والشرح من احسن الكتب المتوسطة في علم اصول الفقه. واجزتكم برواية هذين الكتابين عزيزي المخرج في الرواية - 02:17:49

فان النظم يروى من طريق بيت الناظم من قبيلة كندة وهم في اطراف ادرار في بلاد الجزائر وما وراءها الى بلاد ما لي مما كان يسمى بالصحراء العربية. وسند روایته - 02:18:19

بهم مثبت في كتاب منح المكرمات. فمن اراده فانه يرجع الى اخذه منه. واما الشرح هو ابيه بحمد الله بسند لا يوجد علوه في بلد المصنف. وهو شنقيط. وذلك شيخنا عبد الكريم ابن يونس الخزامي عن شيخيه ابراهيم بن موسى الخزامي وعمر ابن - 02:18:39

حمدان المحروس المحross عن المصنف وهم من اخر من بقى يروي عن المصنف لما قدم الحجاز وكان لزماه وقرأ عليه جملة من

الكتب ورقات وعقود الجمان لما اقام في المدينة النبوية مدة. فبيتنا وبين المصنف - [02:19:09](#)  
رجلان او او رجلان نعم هو الشيخ عبد الكرييم ابن يونس الخزامي وشيخاه ابراهيم بن موسى الخزامي وعمر بن حمدان المحرصي.  
وهذا اسناد لطيف مسلسل المالكية. فرواته كلهم مالكية الى المصليين - [02:19:36](#)  
وبتمامه تكون قد فرغنا من الكتاب الاول ونشرع ان شاء الله تعالى بعد العصر في الكتاب الثاني وهو الاعتقاد الخالص من الشكل  
والانتقاد للعلامة ابن العطار. وهذا اخر البيان على هذه على هذا الكتاب - [02:19:56](#)  
في درس العصر باذن الله تعالى والحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد واله وصحبه اجمعين -  
[02:20:16](#)